مستخرج من قرارات مجلس الإدارة

مذكرة رقم (١/١٠)

تقرير الحوكمـــة السنوي لعام ٢٠٢٥

السادة / قطاع الإلتـــزام والحوكمة :

استعرض مجلس الإدارة بجلستـه رقم (٥) لسنه٢٠٢٦ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٦/٩/١٦ تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢٥ وفى ضـوء الوارد بالتقرير المشار إليه بعاليه ، وبعد المناقشة :

قرر المجلس اعتماد تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢٥ السابق الموافقة عليه من لجنة الحوكمة والترشيحات باجتماعها رقم (١) لعام ٢٠٢٦ المنعقد بتاريخ ٢٠٢٦/٤/٢٦ .

(مرفق صورة من التقرير بعد اعتماده) .

وعلى القطاع المختص اتخاذ اللازم في ضوء ما ذكر ،،

مدير أمانة سر المجلس

فتحى عبد الله

بنك التنمية الصناعية

تقرير الحوكمة السنوي

2025



* صورة طبق الأصل مما تم عرضه على لجنة الحوكمة والترشيحات رقم ١ بتاريخ ٦ ابريل ٢٠٢٦ والموافق عليه من المجلس *

مقدمة

واصل بنك التنمية الصناعية خلال عام 2025 تعزيز إلتزامه بالحوكمة المؤسسية السليمة باعتبارها حجر الزاوية للنمو المستدام والنزاهة المالية وثقة أصحاب المصلحة. ويدرك بنك التنمية الصناعية أن النجاح طويل الأمد في القطاع المالي لا ينفصل عن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة التي تعزز الشفافية والعدالة والمساءلة على جميع مستويات البنك .

يبقى إطار الحوكمة لدى بنك التنمية الصناعية ديناميكيًا و قادراً على التكيف، حيث يتطور بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والتطورات التنظيمية والأهداف الإستراتيجية للبنك. وقد تم تصميمه لضمان الرقابة الفعالة، وضوابط داخلية قوية، وخطوط واضحة للمسؤولية بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين .

تبقى الشفافية مبدأً لبنك التنمية الصناعية، حيث يلتزم البنك بالإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن المعلومات المالية و غير المالية وفقاً للتعليمات الرقابية ذات الصلة. ويضمن هذا الإلتزام تمكين المساهمين والمودعين وأصحاب المصلحة من الحصول على المعلومات اللازمة لإتخاذ قرارات مستنيرة .

كما أن السلوك الأخلاقي والمعاملات النزيهة جزء لا يتجزأ من ثقافة IDB ويتم تعزيزها من خلال سياسات حوكمة صارمة .

وفي عام 2025 أستمر بنك التنمية الصناعية في ترسيخ ثقافة قائمة على الحوكمة بين موظفيها، مع التركيز على السلوك المهني والمعايير الأخلاقية والمسؤولية المشتركة في الحفاظ على سمعة البنك.

يسلط هذا التقرير الضوء على الإجراءات التي اتخذها بنك التنمية الصناعية خلال عام 2025 لتعزيز ممارسات الحوكمة و الإلتزام بمتطلبات رقابية متطورة والوفاء بالتزامه تجاه المساهمين والمودعين وأصحاب المصلحة.

أولاً: الجهات الرئيسية الداعمة في تأسيس إطار الحوكمة

1. مجلس الإدارة

تتطلب الحوكمة فهماً واضحاً لأدوار كل من مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية و المساهمين و علاقاتهم مع بعضهم البعض و علاقاتهم بأصحاب المصالح، و يصف هذا التقرير أدوار الجهات الرئيسية الداعمة في تأسيس إطار الحوكمة.

تشكيل مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة البنك من السادة الأعضاء المؤهلين لمناصبهم مع التنوع المناسب في القدرات والمهارات المتخصصة والخبرات والمعرفة ولديهم فهم كامل لمهام مجلس الإدارة واللجان التي يشاركون فيها وللبيئة الرقابية والقانونية التي تحيط بالبنك وقد تم تدعيم المجلس بأعضاء غير تنفيذيين مؤهلين ذوي كفاءة وخبرة تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس بإستقلالية تامة مما ينعكس على سلامة إتخاذ القرار .

يتشكل مجلس الإدارة من 9 أعضاء ، عضوين تنفيذيين و سبعة أعضاء غير تنفيذيين من بينهم رئيس مجلس الإدارة و عضوين مستقلين ، و يراعى التشكيل وجود عضو مجلس إدارة لتمثيل الأقلية من المساهمين.

و يوضح الجدول التالي تشكيل و صفة أعضاء مجلس الإدارة:

أسم العضو	الصفة	تاريخ الإلتحاق	جهة التمثيل
أ/أكرم يوسف عبدالكريم تيناوي	رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي	2024/6/26	بنك مصر
أ/ حسين أحمد إسماعيل رفاعي	الرئيس التنفيذي و العضو المنتدب	2024/6/26	من ذوي الخبرة
أ/ منى على إبراهيم عوض الله	تنفيذي	2024/6/26	من ذوي الخبرة
أ/نيفين عصام الدين حسين جامع	غير تنفيذي	2024/6/26	بنك مصر
اللواء/نشأت محمد مرتضى عبداللطيف	غير تنفيذي	2021/7/11	صندوق التأمين الإجتماعي للعاملين بالقطاع العام و الخاص وممثلاً عن نسبة مساهمة الأقلية
أ/ حسن مختار كمال الدين حجازي	غير تنفيذي	2024/6/26	مستقل
أ/ هاني رفعت القللي	غير تنفيذي	2024/6/26	بنك مصر
د/ عبدالعزيز محمد صلاح نصير	غير تنفيذي	2024/6/26	بنك مصر
أ/ وائل عاصم عبدالرحمن زيادة	غير تنفيذي	2024/6/26	مستقل

مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرة و المؤهلات اللازمتين لتأدية مهامهم على نحو يخدم مصلحة البنك ، بالإضافة إلى تمتعهم بالكفاءة والأهلية كما أنهم يخصصون الوقت الكافي و اللازم طوال فترة عضويتهم لتأدية واجباتهم و مهامهم بصورة فعالة.

و يتميز تشكيل المجلس ككل بالتعاون و المزج المناسب بين المعارف و المهارات و الخبرات المستمدة من مجموعة و اسعة من الخلفيات اللازمة لقيادة البنك.

أعضاء مجلس الإدارة

- يلتزم بنك التنمية الصناعية بقانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد رقم 194 لسنة 2020 ، مادة رقم "118" [1]حيث يتكون مجلس الإدارة من عدد ملائم من الأعضاء مدة عضويتهم ثلاث سنوات.
- وفقاً للتعليمات الرقابية ، ضم المجلس عضو مجلس إدارة ممثل عن الأقلية من المساهمين ، كما أن تمثيل المرأة في المجلس متماشي مع تعليمات البنك المركزي (عضوتين على الأقل).
- تم تعيين رئيساً تنفيذياً للبنك من بين أعضاء مجلس الإدارة ، و يتولى رئاسة المجلس رئيساً غير تنفيذياً.

[1] يتولى ادارة البنك مجلس إدارة، يتكون من عدد من الأعضاء من ذوي الخبرات المتنوعة، تختارهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات .ويجتمع مجلس إدارة البنك بصورة دورية بناء على دعوة من رئيسه أو من أغلبية أعضائه. ويجوز المشاركة في اجتماع مجلس إدارة البنك باستخدام إحدى وسائل الإتصال البصرية أو السمعية المؤمنة. وتحسب هذه المشاركة ضمن نصاب الحضور والتصويت .وتحدد الجمعية العامة البدالات والمكافآت والمزايا الأخرى المقررة لأعضاء المجلس غير التنفيذيين. ويحدد مجلس إدارة البنك مكافآت ومرتب وبدلات والمزايا الأخرى للعضو المنتدب .وذلك كله طبقا للقواعد والإجراءات التي يحددها مجلس الإدارة.

قطاع الإلتزام و الحوكمة

٢٦ ٩ ١١

أدوار و مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة

"لا تضم مهام المجلس ممارسة الأعمال التنفيذية حيث يكون ذلك من إختصاص الإدارة التنفيذية"

مجلس إدارة البنك مسئولا عن الإشراف على إدارة البنك بوجه عام ، وكذا متابعة تنفيذ أهداف البنك من قبل الإدارة العليا، و يتعين القيام بما يلي كحد أدنى لتدعيم نظام الحوكمة بالبنك و ضمان فاعليته.

- إعتماد إستيراتيجية البنك و السياسات و الأهداف الرئيسية و الإشراف على تنفيذها و التأكد من نشرها بين العاملين بالبنك ، ووضع خطة عمل تحتوي على التالي كحد أدنى:
  - نطاق أعمال البنك و المخاطر التي يتعرض لها.
  - أهداف البنك الحالية و المستقبلية، على أن تكون محددة و قابلة للقياس.
  - موازنة تقديرية مستقلة لكل نشاط بالبنك وكذا النتائج المالية المتوقعة.
- إعتماد القوائم المالية للبنك بعد موافقة لجنة المراجعة.
- إعتماد الهيكل التنظيمي و تحديد هيكل الصلاحيات و المسئوليات في البنك ، وكذا إختيار كبار المسئولين من الإدارة العليا.
- الإجتماع دورياً بالإدارة العليا و قطاع المراجعة الداخلية بالبنك لمراجعة و مناقشة السياسات المعمول بها و متابعة ما تم إنجازه من تنفيذ أهداف البنك الإستيراتيجية ، و يتعين على أعضاء المجلس غير التنفيذيين الإجتماع بحضور رئيس المجلس مرة على الأقل سنويا و بدون الأعضاء التنفيذيين.
- عقد إجتماع بين أعضاء المجلس غير التنفيذيين على الأقل مرة سنويا مع مراقبي الحسابات بدون الأعضاء التنفيذيين بحضور رئيسي قطاع المراجعة الداخلية و قطاع الإلتزام
- عقد إجتماع بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين و رئيس قطاع المخاطر بدون الأعضاء التنفيذيين على الأقل مرة سنويا.
- الرقابة والإشراف على أعمال البنك، دون أن تضم مهام المجلس ممارسة الأعمال التنفيذية.
- وضع إطار عام لإدارة أي تعارض محتمل بين مصالح البنك وكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعاملين بالبنك والمساهمين والمستشارين وأية أطراف أخر ذات الصلة.
- تجنب وجود أي تعارض في المصالح في مهام مجلس الإدارة والتزاماته، وفي حالة ظهور أية شبهة لتعارض المصالح في مهام أو التزامات أحد أعضاء المجلس، يتعين عليه الإفصاح عن ذلك وعدم المشاركة في اتخاذ القرار أو التصويت.
- العمل على تحقيق مصالح المساهمين والمودعين والعاملين و أصحاب المصالح الأخرين ، على أن تكون الأولوية لمصالح المودعين .
- الإدراك والفهم الكافي للبيئة القانونية والرقابية التي يعمل بها البنك، والتأكد من الإلتزام بالقوانين والضوابط الرقابية.
- تخصيص الوقت الكاف والجهود المناسبة من جميع الأعضاء لضمان حسن إنجاز المجلس لمهامه
- يُعد من أهم مسئوليات المجلس اعتماد سياسة الحوكمة والسياسات ذات الصلة وتحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق الحوكمة وفقا لحجم أنشطة البنك ومدى تعقدها، ومستوى المخاطر، ونموذج أعماله،وكذا التقييم الدوري المستمر لكفاءة وفاعلية سياسة وممارسات الحوكمة والرقابة الداخلية بالبنك، ويتعين على المجلس القيام بما يأتي:
- إرساء سياسة الإبلاغ عن المخالفات والممارسات غير المشروعة تضم وجود آلية لحماية المبلغين وضمان السرية التامة: لتشجيع العاملين على المبادرة بالكشف عن المخالفات والإبلاغ عنها، على أن يكون الإبلاغ بناءً على مستندات أو معلومات محددة.
- التأكد من اعتماد سياسة داخلية بالبنك بشأن إدارة أي تعارض محتمل في المصالح ، وذلك للتأكد من أن المعاملات المتعلقة بكافة الأطراف المرتبطة بالبنك يتم إجراؤها باستقلالية، مع مراعاة عدم الإضرار بمصلحة المساهمين والمودعين والبنك بشكل عام، على أن يقوم المجلس بالإفصاح اللازم، بما في ذلك الإفصاح للبنك المركزي عن المعاملات التي قد تحتمل وجود تعارض في المصالح.
- إرساء سياسة للمسئولية المجتمعية للبنك توضح مشاركة البنك في تنمية المجتمع من خلال القنوات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.
- اعتماد سياسة الإفصاح ومراجعتها دورياً والإشراف على تنفيذها وذلك في إطار أحكام قانون البنك المركزي والتعليمات ذات الصلة.
- اعتماد السياسة الداخلية للتوظيف تتضمن معايير وضوابط لضمان تناسب خبرات ومؤهلات العاملين بالبنك مع متطلباتهم الوظيفية، على أن تشمل آلية لترشيح وتعيين مسئولي الإدارة العليا بالبنك وكذا الإشراف عليهم ومتابعة أداءهم ومساءلتهم، مع اعتماد خطة للتعاقب الوظيفي.
- قيام مجلس الإدارة بإعتماد كافة سياسات البنك الداخلية على سبيل المثال لا الحصر: سياسة إدارة المخاطر، وتكنولوجيا المعلومات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأمن وسرية المعلومات، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمرتبات والمكافآت.
- التأكد من قيام البنك بمراجعة سياساته الداخلية كل 3 سنوات بحد أقصى- وتحديثها إذا لزم الأمر، مع مراعاة اعتماد المراجعة أو التحديث من مجلس الإدارة، وكذا التأكد من تحديث إجراءات العمل – في الحالات التي تستدعي ذلك – لتعكس أي تعديلات تم إجراؤها على السياسات ذات الصلة.
- الأعتماد والمراجعة الدورية لمدى كفاءة وفاعلية السياسات الخاصة بالرقابة الداخلية ومناقشتها مع مسئولي الوظائف الرقابية بالبنك، وذلك لضمان وجود نظام ملائم وفعال للرقابة الداخلية.
- التأكد من تطبيق مبدأ الرقابة الثنائية في كل نشاط على حده.

مفاكم

- متابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية التي أسفرت عنها ملاحظات المراجعة الداخلية ومراقب الحسابات والبنك المركزي بشأن تقييم نظام الرقابة الداخلية وذلك بالتنسيق مع لجنة المراجعة والإدارة العليا.
- اعتماد اختيار مسئول الوظائف الرقابية بالبنك (المخاطر والمراجعة والإلتزام)، والإشراف على كفاءة أدائهم وذلك من خلال التقييم السنوي الذي يتم لرؤساء تلك القطاعات من قبل لجان المجلس ذات الصلة.
- التحقق من أن السياسات تكفل عرض كافة المنتجات والعمليات على مسئول المخاطر والإلتزام بعد دراستها من قبل مسئول القطاعات المعنية قبل عرضها على اللجان ذات الصلة والمجلس.
- التأكد من وجود نظام معلومات فعال يضم كفاءة التقارير وتوافر المعلومات الهامة في الوقت المناسب إلى كافة المستويات الإدارية.

إجتماعات مجلس الإدارة

- يلتزم بنك التنمية الصناعية بعدد مرات إنعقاد مجلس الإدارة حيث يجتمع بشكل دوري ست مرات سنوياً وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري.
- وفقا للمتطلبات الرقابية ينص النظام الأساسي لبنك التنمية الصناعية مادة (24) إعتبار مشاركة العضو عبر الفيديو أو الهاتف مشاركة فعلية في إجتماع مجلس الإدارة .
- إنعقد مجلس الإدارة خلال عام 2025 ، عشر مرات، ويوضح الجدول الآتي إجتماعات مجلس الإدارة و صفة حضور كل عضو خلال عام 2025:

تاريخ الإنعقاد	إجتماع (1)	إجتماع (2)	إجتماع (3)	إجتماع (4)	إجتماع (5)	إجتماع (6)	إجتماع (7)	إجتماع (8)	إجتماع (9)	إجتماع (10)
الأعضاء	1/27	3/ 16	4/29	5/15	6/25	7/16	9/8	10/30	11/19	12/21
أ/أكرم تيناوي	بنفسه	بنفسه	بنفسه	بنفسه	بنفسه	لم يحضر	بنفسه	بنفسه	بنفسه	بنفسه
أ/حسين رفاعي	بنفسه	بنفسه	بنفسه	بنفسه	بنفسه	بنفسه	بنفسه	بنفسه	بنفسه	بنفسه
أ/منى عوض الله	بنفسها	بنفسها	بنفسها	بنفسها	بنفسها	بنفسها	بنفسها	بنفسها	بنفسها	بنفسها
أ/نيفين جامع	بنفسها	بنفسها	بنفسها	بنفسها	بنفسها	بنفسها	عبر الفيديو	بنفسها	بنفسها	بنفسها
اللواء/نشأت مرتضى	بنفسه	بنفسه	بنفسه	بنفسها	بنفسه	بنفسه	عبر الفيديو	عبر الفيديو	بنفسه	بنفسه
أ/حسن حجازي	بنفسه	بنفسه	بنفسه	بنفسه	بنفسه	بنفسه	بنفسه	بنفسه	بنفسه	بنفسه
أ/هاني رفعت القللي	بنفسه	بنفسه	بنفسه	بنفسه	بنفسه	بنفسه	بنفسه	بنفسه	عبر الفيديو	بنفسه
أ.د/عبدالعزيز نصير	بنفسه	بنفسه	عبر الفيديو	بنفسه	بنفسه	عبر الفيديو	بنفسه	بنفسه	بنفسه	بنفسه
أ/وائل زيادة	بنفسه	بنفسه	لم يحضر	بنفسه	لم يحضر	بنفسه	عبر الفيديو	بنفسه	بنفسه	لم يحضر

تقييم مجلس الإدارة و لجانه

- لدى مجلس الإدارة آلية فعالة لتقييم أدائه على أساس مستمر ، و تقييم فعالية المجلس بالكامل وعمل اللجان المنبثقة عنه فضلاً عن مساهمات كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وذلك على أساس سنوي.
- يتم رفع تقرير عن نتائج هذه التقييمات إلى مجلس الإدارة ، و يقوم المجلس بدراسة توصيات لجنة الحوكمة والترشيحات بشأن آلية و نماذج التقييم المستخدمة لتحديد أفضل نهج يؤدي إلى تقييم عملي وفعال للمجلس و لجانه.
- وفقًا لذلك، تتولى لجنة الحوكمة و الترشيحات عملية متابعة تقييم لجان مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة على أساس سنوي، ويقوم مجلس الإدارة بعملية التقييم السنوي وفقًا لمنهجية تقييم الأداء المعتمدة و يتم الطلب من جميع أعضاء مجلس الإدارة إكمال التقييم الذاتي الخاص بالأداء الفردي لكل عضو في مجلس الإدارة .
- إعتمد مجلس الإدارة تقيمات أداء مجلس الإدارة و لجانه و أعضائه لعام 2025 حيث شمل التقييم مجلس الإدارة ككل و لجانه وأعضاؤه و أيضا تم تقييم الأعضاء لبعضهم البعض ، وقد انتهى التقييم إلى كفاية وفعالية عملية اتخاذ القرارات ، وتبادل المعلومات بين المجلس و لجانه ، وتفاعل لجان المجلس مع مجلس الإدارة ، و أداء أعضاء المجلس .

أمين سر المجلس

- يدعم مجلس الإدارة أمين سر يعمل تحت إشراف رئيس المجلس يضمن تدفق المعلومات ويحقق التواصل بين أعضاء المجلس .كما يتولى مسؤولية مساعدة جميع أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في أداء مهامهم.
- تم تكليف أمين سر المجلس بمهمة تسجيل وتنسيق وحفظ جميع محاضر اجتماعات المجلس وسجلاته ودفاتره والتقارير التي تُرفع من المجلس و إليه. كما تتضمن مهامه تأمين حق إيصال المعلومات وتوزيعها والتنسيق بين أعضاء المجلس ولجانه التابعة وكذلك بين المجلس والأطراف المعنية الأخرى داخل البنك، بما في ذلك المساهمين والإدارة التنفيذية وجميع الموظفين، إضافة إلى التأكد من إمكانية حصول أعضاء المجلس في الوقت الملائم على كافة محاضر اجتماعات المجلس والمعلومات والوثائق واللازمة.
- يتولى أمانة سر المجلس الأستاذ/ فتحي عبد الله منذ عام 2017 ، و تعهد إلى إدارة أمانة سر المجلس مهام تسجيل و تنسيق و حفظ جميع محاضر إجتماعات مجلس الإدارة و سجلاته و دفاتره و قرارات مجلس الإدارة ،كذلك التنسق مع كافة لجان مجلس الإدارة لتحقيق الإتصال الفعال بين تلك اللجان و مجلس الإدارة، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة.

الفصل بين دور كل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك

- يلتزم بنك التنمية الصناعية بالفصل التام بين مسئوليات و مهام منصبي كل من رئيس مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي.
- يكون رئيس مجلس الإدارة (غير التنفيذي) مسئولا بصفة رئيسية عن حسن أداء المجلس و لجانه في ضمان فاعلية أدائهم ، و يتسم بالخبرة و الكفاءة التي تمكنه من الوفاء بمسئولياته و التي تتضمن مايلي كحد أدنى:
  - التأكد من إتخاذ قرارات مجلس الإدارة على أساس سليم و بناء على دراية شاملة بالموضوعات قيد المناقشة، مع ضرورة التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب و متابعتها.
  - تشجيع النقاش و المشاركة الفعالة من قبل كافة الأعضاء و خاصة الأعضاء غير التنفيذيين، و السماح بالتعبير عن الأراء المعارضة و مناقشتها في إطار عملية إتخاذ القرار.
  - التأكد من إلتزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق مصلحة البنك و عملائه، و العمل على إدارة تعارض المصالح.
  - إتاحة الفرصة الكفيلة للأعضاء غير التنفيذيين لمتابعة اداء الإدارة العليا.
  - تدعيم علاقة المجلس ككل بالإدارة العليا بالبنك من خلال دعوتهم لحضور إجتماعات المجلس و لجانه عند الحاجة.
  - التأكد من إتاحة المعلومات اللازمة بشكل وافي ودقيق في الوقت المناسب لأعضاء المجلس و المساهمين.
  - التأكد من فاعلية أداء المجلس و لجانه تطبيقا لنظم الحوكمة المقررة.
  - التأكد من قيام كافة أعضاء المجلس بإجراء التقييم الذاتي بشكل سنوي.
  - دعوة مجلس الإدارة للإنعقاد بصفة دورية منتظمة مع التأكد من إتساق إجتماعات المجلس مع النظام الأساسي للبنك و القوانين و التعليمات ذات الصلة.
  - التنسيق مع الإدارة العليا و أمانة سر المجلس فيما يخص جدول أعمال المجلس.
  - التأكد من توفير برنامج تعريفي لأعضاء مجلس الإدارة الجدد بما يضمن إلمامهم بمهامهم و القيام بمسئولياتهم بشكل فعال.
  - التأكد من توافر خطة تدريب سنوية لتنمية المهارات الفنية لأعضاء المجلس بصفة مستمرة خاصة الأعضاء من خارج القطاع المصرفي.
- تُوكل إلى الرئيس التنفيذي و العضو المنتدب للبنك صلاحية إدارة الأعمال اليومية للبنك وتقع مسؤولية ذلك على عاتقه، و يساعده في القيام بواجباته فريق متخصص ومؤهل تأهيلاً عالياً من الإدارة التنفيذية.
- و يتولى رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه الدور الرقابي على شؤون البنك التي تشمل على سبيل المثال العمليات الهامة كالإستراتيجيات والمخاطر .

لجان مجلس الإدارة

- وفقًا لقانون البنك المركزي رقم 149 لسنة 2020 المادة (119)[2] وتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري ، شكل مجلس إدارة بنك التنمية الصناعية عدة لجان تساعد في تنفيذ مسؤولياته الإشرافية تتألف من أعضاء المجلس، حيث ترفع اللجان تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة.
- يتم تلكيف كل لجنة من لجان المجلس بمهام محددة من قبل مجلس الإدارة، وتكون مسؤولية هذه اللجان موثقة كتابيًا ويتم اعتمادها من قبل المجلس.
- وقد قام المجلس بتشكيل اللجان المنبثقة عنه كما يلي:

أ.لجنة المراجعة

ب. لجنة المخاطر

ج. لجنة المرتبات و المكافآت

---

[2] تشكل في كل بنك لجنة للمراجعة الداخلية من ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة البنك غير التنفيذيين يختارهم مجلس إدارة البنك، ويجوز للمجلس أن يضم إلى تشكيلها عضوا خارجيا من ذوي الخبرة بعد الحصول على موافقة المحافظ على انضمامه .ويجب أن تعقد لجنة المراجعة اجتماعا كل ثلاثة أشهر على الأكثر بحضره مراقبا حسابات البنك . وللجنة أن تستعين في القيام بعملها بمن تراه، وتعرض توصياتها على مجلس إدارة البنك، ولأي من مراقبي الحسابات طلب عقد اجتماع اللجنة إذا ما وجد ذلك ضروريا . كما تشكل لجان أخرى للمخاطر والمرتبات والمكافآت والحوكمة والترشيحات، وغيرها من اللجان التي يحددها مجلس الإدارة .ويحدد مجلس الإدارة اختصاصات اللجان المشار اليها، ونظم عملها.

د. لجنة الحوكمة و الترشيحات

هـ. لجنة الخطط و التخطيط الإستراتيجي

- و نستعرض فيما يلي تشكل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وفقاً للمركز في 31 ديسمبر 2025 و إختصاص كل منهم:

أ. لجنة المراجعة

- تتشكل لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من بينهم عضوين مستقلين و يرأس اللجنة عضو مستقل إلتزاماً بتعليمات الحوكمة الصادرة في هذا الشأن.
- تعقد لجنة المراجعة إجتماعاً كل ثلاثة أشهر على الأكثر يحضره مراقبا الحسابات. و حضر رئيس قطاع المراجعة الداخلية و رئيس قطاع الإلتزام كافة اجتماعات لجنة المراجعة خلال عام 2025.
- إنعقدت اللجنة خلال عام 2025 ، 5 مرات، و يوضح الجدول التالي تشكيل اللجنة و مرات إنعقادها خلال النصف الأول و الثاني من العام: -

الأعضاء	الصفة	عام 2025		
		الإنعقاد	الحضور	نسبة الحضور
أ/حسن حجازي	رئيس اللجنة	5	5	%100
أ/هاني القللي	عضو	5	5	%100
أ/وائل زيادة	عضو	5	5	%100

اختصاصات و أهداف اللجنة المحققة

- تتمثل أهم وظائف لجنة المراجعة في الموافقة على ترشيح المسئولين عن قطاعي المراجعة الداخلية والإلتزام قبل الحصول على موافقة البنك المركزي، فضلاً عن متابعة أعمال القطاعين ، وتحديداً فيما يخص سلامة نظم الرقابة الداخلية، ويقوم كل من رئيس قطاع المراجعة الداخلية و رئيس قطاع الإلتزام برفع التقارير مباشرة إلى لجنة المراجعة التي تقوم بدورها بعرضها على مجلس الإدارة.
- يجب على لجنة المراجعة عرض تقرير ربع سنوي يتضمن نتائج أعمال القطاعات المعنية، ومناقشته بمجلس الإدارة وتحديد الإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها في الوقت المناسب.
- مناقشة ما تراه اللجنة من موضوعات مع رئيس قطاع المراجعة الداخلية، و رئيس قطاع الإلتزام بالبنك، ومراقب الحسابات، والمسئولين المختصين .
- دراسة القوائم المالية الدورية (ربع السنوية) والسنوية للموافقة عليها قبل عرضها على مجلس الإدارة لإعتمادها وذلك بحضور رئيس القطاع المالي.
- الإطلاع على القوائم المالية المُعدة للنشر و التأكد من اتساقها مع قواعد و تصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي.
- مراجعة الخطة السنوية لكل من قطاعي المراجعة الداخلية والإلتزام واعتمادهما، مع المتابعة الدورية المنتظمة وفقا للمحقق منهما.
- مراجعة التقارير المعدة من قبل قطاع المراجعة الداخلية بما في ذلك التقارير المتعلقة بمدى كفاية نظم الرقابة الداخلية بالبنك.
- مراجعة التقارير المعدة من قبل المسئول عن قطاع الإلتزام بالبنك و خاصة فيما يتعلق بمخالفة القوانين و التعليمات الصادرة عن البنك المركزي و اللوائح الداخلية للبنك و إجراءات مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب.
- مراجعة التقارير المعدة بشأن خبرات العاملين بقطاعي المراجعة و الإلتزام و مستويات تدريبهم و تأهليهم.
- دراسة المعوقات التي تواجه عملية المراجعة الداخلية أو عمل مسئول الإلتزام واقتراح سبل تذليلها
- مراجعة سياسات ولوائح المراجعة الداخلية والإلتزام وعرضها على المجلس لإعتمادها.
- مراجعة الإجراءات المُتخذة من قبل الإلتزام بالضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزي والتحقق من إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في حالة مخالفتها.
- إجراء تقييم سنوي لكل من رئيس قطاع المراجعة الداخلية، و رئيس قطاع الإلتزام و رفع نتائج هذا التقييم لمجلس الإدارة وربطه بالأجور والمكافآت والزيادات السنوية، وكذلك رفع التوصيات لمجلس الإدارة للموافقة على تعيين أو إقالة أو قبول استقالة أي منهما.
- عرض الهيكل التنظيمي الخاص بقطاع المراجعة الداخلية الإلتزام بما يشمل مهامهما واختصاصاتهما واعتمادهم من مجلس الإدارة.
- دراسة ملاحظات البنك المركزي الواردة بتقارير الرقابة والإشراف وكذا تلك الخاصة بالقوائم المالية وإبلاغ مجلس الإدارة بها مصحوبة بتوصيات اللجنة، مع متابعة تصويبها.
- مراجعة أي إجرا ات قانونية قد تؤثر على المركز المالي للبنك.
- مراجعة التقارير الواردة من وحدة حماية حقوق العملاء والنظر في الإجراءات المقترحة والإشراف على تنفيذها في حالة الموافقة عليها.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بحالات الإبلاغ عن المخالفات والممارسات غير المشروعة وتقييم نظام الإبلاغ عنها وحماية المبلغ بالبنك.
- تقديم المقترحات بشأن ترشيح وتعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابهما، أو النظر في تغيير أي منهما وذلك بما لا يتعارض مع أحكام قانون البنك المركزي وقانون الجهاز المركزي للمحاسبات والتعليمات الصادرة في هذا الشأن
- التنسيق بين مهام المراجعة الداخلية والخارجية والتأكد من توافر قنوات الإتصال بين رئيس قطاع المراجعة الداخلية ومراقب الحسابات وكل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

- الإتفاق على نطاق المراجعة مع مراقب الحسابات واعتماده والإشراف على السياسات المحاسبية المطبقة بالبنك.
- دراسة ملاحظات مراقب الحسابات الواردة بتقاريرهما على القوائم المالية للبنك وبتقاريرهما الأخرى المرسلة للبنك خلال العام، و رفعها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة، والتأكد من إتخاذ البنك الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب بما في ذلك نواحي القصور ونقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية وعدم الإلتزام بالسياسات والقوانين السارية.
- التحقق من كفاية الخسارة الأئتمانية المتوقعة (خسارة الأضمحلال) المحددة من قبل البنك و التأكد من كفايتها عند إصدار كل بيانات مالية دورية أو سنوية.
- يتعين أن تقوم لجنة المراجعة بعقد إجتماعات لجنة المراجعة بعقد إجتماعات دورية مع الإدارات المعنية بتطبيق معيار IFRS9 و الحصول على تقارير دورية ربع سنوية على الأكثر، وكلما دعت الحاجة عن نتائج التطبيق و مراحله و الصعوبات التي تواجه عملية التقرير.
- مراجعة تقرير التقييمات الخارجية للمراجعة الداخلية.
- التأكد من كفاءة نظم الرقابة الداخلية بالبنك ورفع تقارير دورية للمجلس عن أية تجاوزات و متابعة مدى الإلتزام بالإجراءات التصحيحية لمعالجة تلك التجاوزات.
- إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح البنك بخلاف مراجعة القوائم المالية و لها تحديد الأتعاب المقدرة عنها و بما لا يخل بمقتضيات إستقلالها.
- مناقشة الإدارة التنفيذية في خطط العمل.
- التحقق من أن البنك قد أنشأ نظاماً رقابياً و إتخاذ إجراءات تنفيذية لمكافحة عمليات غسل الأموال و تمويل الإرهاب.
- إعداد ميثاق للجنة المراجعة (Audit Committee Charter) وتم اعتماده من لجنة المراجعة ومجلس إدارة البنك، و يحدد ميثاق لجنة المراجعة سلطات وصلاحيات اللجنة مما يمكنها من أداء عملها في الحصول على كافة المعلومات والبيانات والاتصال المباشر بالأفراد أو بالمستويات الإدارية والإطلاع على السجلات والبيانات والتقارير دون قيود. كما يتضمن ميثاق اللجنة التشكيل، والحد الأدنى لدورية الاجتماعات، والاختصاصات والمسئوليات المنوطة باللجنة.

ب. لجنة المخاطر

- تتشكل لجنة المخاطر من خمسة أعضاء من بينهم عضوين تنفيذيين و يرأس اللجنة عضو غير تنفيذي إلتزاماً بتعليمات الحوكمة الصادرة في هذا الشأن.
- إنعقدت اللجنة خلال عام 2025 ، خمس مرات ، و يوضح الجدول التالي تشكيل اللجنة و مرات إنعقادها خلال العام: -

الأعضاء	الصفة	عام 2025		
		الإنعقاد	الحضور	نسبة الحضور
أ/نيفين جامع	رئيس اللجنة	5	5	%80
أ/ أكرم تيناوي	عضو	5	4	%100
أ/حسين رفاعي	عضو	5	5	%100
أ/منن عوض الله	عضو	5	5	%100
أ/وائل زيادة	عضو	5	2	%40

إختصاصات و أهداف اللجنة المحققة

- من أهم إختصاصات اللجنة الموافقة على ترشيح المسئول عن مجموعة المخاطر قبل الحصول على موافقة البنك المركزي.
- الموافقة على إجراءات عمل قطاع المخاطر و متابعة مهامه و إختصاصاته.
- متابعة الإلتزام بالسياسات المتعلقة بالمخاطر، وكذلك التأكد من تطبيق تلك السياسات من قبل الإدارة العليا وذلك من خلال التقارير المرسلة لها من رئيس قطاع المخاطر و الإدارات و القطاعات الأخرى.
- عرض الهيكل التنظيمي الخاص بمجموعة المخاطر بما يشمل مهامها و إختصاصها على لجنة المخاطر و يتم إعتماده من مجلس الإدارة.
- تقديم مقترحات بشأن السياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر متضمنة الحدود المقبولة لها، وكذا التأكد من توافقها مع الحدود المقررة من مجلس إدارة البنك.
- التأكد من قيام قطاع المخاطر بإجراء تقييم ربع سنوي على الأقل لكافة المخاطر لدى البنك، بما يشمل أي إجراءات تم إتخاذها في هذا الشأن، و يعرض هذا التقييم على اللجنة و يعتمد من مجلس الإدارة في أول إجتماع تال لهذا التقييم.
- التأكد من قيام قطاع المخاطر بمراجعة قيم الضمانات العينية المقدمة ضماناً بشكل دوري ، و تحديد الإجراءات الواجب إتخاذها لمواجهة أي إنخفاض في هذه القيم ، مع عرض تقرير في هذا الشأن على اللجنة بصفة سنوية.
- إجراء تقييم سنوي لرئيس قطاع المخاطر، ورفع نتائج التقييم لمجلس الإدارة و ربطه بالأجور ، والمكافآت والزيادات السنوية و رفع التوصيات للمجلس للموافقة على تعيينه أو تجديد تعيينه أو إقالته أو قبول استقالته.
- مراجعة التقارير الدورية الواردة إليها مباشرة من إدارة المخاطر حول طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك و حجمها و أنشطة إدارة المخاطر.
- مراجعة السياسة الإئتمانية للإعتماد و رفع توصياتها إلى مجلس الإدارة للإعتماد النهائي.

- التقييم الدوري لسياسات وإجراءات عمل وحدود لإدارة المخاطر و التي تتفق مع طبيعة وحجم أنشطة البنك و إستراتيجيته.
- المراجعة المستمرة لتقارير إدارة مخاطر التشغيل.
- يتعين أن تقوم لجنة المخاطر بعقد إجتماعات دورية مع الإدارات المعنية بتطبيق معيار IFRS9 و الحصول على تقارير دورية ربع سنوية على الأقل، وكلما دعت الحاجة عن نتائج التطبيق و مراحله و الصعوبات التي تواجه عملية التطبيق.
- مراجعة الدراسات الخاصة بإعدام الديون وذلك قبل عرضها على مجلس الإدارة.
- مناقشة سجلات التسهيلات المعدومة مصحوبة بالدراسات التحليلية بشأنها كل ثلاثة شهور بحد أقصى على لجنة المخاطر.
- قامت اللجنه خلال العام بمراجعة مجموعة من التقارير والدراسات المعروضة من مجموعة المخاطر والتي تحتاج الي توصية اللجنه وذلك على النحو التالى:
  - تقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP لعام 2024.
  - تحديث هيكل مجموعة المخاطر.
  - المستوى المقبول مخاطر الإئتمان Credit Risk Appetite.
  - دراسة إستثناء بعض القطاعات والأنشطة الاقتصادية من النسب المحددة.
  - مد العمل بسياسة إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للأدوات المالية IFRS 9 وسياسة نماذج الأعمال.
  - تحديث القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزى وفقاً لتعليمات البنك المركزى الصادرة بتاريخ 26-03-2025.
  - تم إحاطة اللجنة بإطار العمل الإستراتيجي بين بنك التنمية الصناعية وبنك مصر للمعاملات التجارية
- قامت اللجنة خلال العام بمراجعه التقارير الدورية الربع سنوية ، النصف سنوية المعروضة من مجموعة المخاطر وهى:

1) تقارير مخاطر الائتمان (ادارة المحفظة):
   - تقارير المحفظة الائتمانية:
   - تقارير التقييم الربع سنوى لمحفظة الاستثمارات المالية
   - بيان تحليلى للعملاء المدرجين بفئة الجدارة الائتمانية (6)
   - بيان تحليلي للخسائر الائتمانية المتوقعة ECL
   - اختبارات التحمل المُطبقة على المحفظة الائتمانية
   - تقرير المتابعة الدوري للمستوى المقبول لمخاطر الائتمان Credit Risk Appetite Follow up
   - ملخص لتطور أهم أرقام البنك
2) تقارير ادارة مخاطر السوق والسيولة:
   - تقرير مخاطر أسعار الصرف FX Risk
   - تقرير مخاطر السيولة Liquidity Risk
   - تقرير مخاطر التركز Concentration Risk
   - تقرير مخاطر أسعار العائد Interest Rate Risk
3) تقارير ادارة مخاطر التشغيل
4) تقارير ادارة أمن المعلومات
5) تقارير إدارة مخاطر التجزئة المصرفية
6) تقارير إدارة التحصيل والديون المتعثره (التجزئة المصرفية)
7) تقارير إدارة رقابة ومتابعة الإئتمان
8) تقارير مخاطر السمعه
9) تقارير ودراسات قطاع معالجة الديون غير المنتظمة
10) موضوعات اعدام ارصدة المديونيات

ت. لجنة المرتبات و المكافآت

- تتشكل لجنة المرتبات و المكافآت من ثلاث أعضاء غير تنفيذيين إلتزاماً بتعليمات الحوكمة الصادرة في هذا الشأن.
- تُعقد اللجنة إجتماعاً مرة واحدة سنوياً على الأقل .
- إنعقدت اللجنة خلال عام 2025 ، 4 مرات، و يوضح الجدول التالي تشكيل اللجنة و مرات إنعقادها خلال العام: -

الأعضاء	الصفة	عام 2025		
		الإنعقاد	الحضور	نسبة الحضور
أ/أكرم تيناوي	رئيس اللجنة	4	4	%100
أ.د/عبدالعزيز نصير	عضو	4	4	%100
أ/نيفين جامع	عضو	4	4	%100

إختصاصات و أهداف اللجنة المحققة

- تكون اللجنة مسئولة عن تقديم مقترحاتها بشأن مكافآت أعضاء المجلس التنفيذيين على أن يشمل ذلك كافة المعاملات المالية؛ بما فيها المرتبات والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز ومكافآت التقاعد ونهاية الخدمة وأية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية، ويتم وضع التوصيات أخذاً في الأعتبار أهداف البنك واستراتيجيته ومستوى المخاطر المقبول لديه، وتقوم اللجنة بعرض الأمر على مجلس الإدارة للموافقة.
- يقع على عاتق اللجنة الأهتمام بوظائف الرقابة الداخلية بالبنك (قطاع المخاطر والإلتزام والمراجعة الداخلية) من حيث المعاملات المالية بشكل عام وكذا معدل الإثابة والذي يُحدد وفقاً لتقييم الأداء وما تم تحقيقه من أهداف تخصهم وبما لا يخل باستقلاليتهم.
- تتولى اللجنة تحليل نتائج دراسة ومراجعة مستوى المرتبات الممنوحة بالبنك ومقارنتها بمتوسط المرتبات بالبنوك والمؤسسات المثيلة للتحقق من قدرة البنك على استقطاب أفضل العناصر والأحتفاظ بها.
- تكون اللجنة مسئولة عن إرساء سياسات واضحة وموثقة فيما يخص المرتبات والمكافآت ويتم مراجعتها دورياً وإعادة تقييمها بما يتماشى مع مستوى المخاطر الذي يتعرض له البنك، مع إيضاح الأسس المعتمد عليها، ويتعين أن يقوم المجلس بالتصديق عليها ويتم الإفصاح عن تلك السياسات بما في ذلك الإفصاح عن القيمة الإجمالية لما يتقاضاه العشرون أصحاب المكافآت والمرتبات الأكبر في البنك مجتمعين ، على أن يشمل ذلك المرتبات والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز وأية عناصر أخر ذات طبيعة مالية
- تأخذ اللجنة في اعتبارها ما يلي عند القيام بأعمالها:
- أن يتم مراعاة أهداف البنك طويلة الأجل لدى اقتراح سياسات المرتبات والمكافآت وبالأخص عدم ربط مكافآت مسئول الإدارة العليا بالبنك بأهداف قصيرة الأجل فقط.
- اقتراح البدلات والمكافآت والمزايا الأخرى المقررة لأعضاء المجلس غير التنفيذيين والتي يتم اعتمادها من قبل الجمعية العامة، ولا يتم مكافأتهم بمنحهم راتب شهري أو سنوي أو من خلال الأسهم أو الأجور المتغيرة. ويحدد مجلس إدارة البنك مرتبات ومكافآت وبدلات والمزايا الأخرى للأعضاء التنفيذيين.
- تحديد حجم الأجور المتغيرة، مع إمكانية وضع حد أقصى لها، وطريقة توزيعها على إدارات البنك.
- عند منح مكافآت في صورة أسهم أو حقوق ملكية، يجب أن تكون وفقاً لمستوى الوظيفي ، مع وضع حد أدنى للحيازة وفترة الإحتفاظ بتلك الأدوات.
- بالنسبة للعاملين الذي يكون لوظائفهم أثر كبير على مستوى المخاطر، ينبغي أن تعكس أجورهم المتغيرة مستوى أداء البنك والمخاطر التي يتعرض لها، وأن يتم تحديدها بصفة دورية لمدة لا تزيد عن سنة ، وصرفها لمعايير قياس الأداء المحددة من قبل البنك.
- الموافقة علي تطبيق الزيادة السنوية لعام 2025 وتوفير ميزة مكافأة الولاء الادخارية و تطبيق مقترح تحسين مكافاة نهاية الخدمة لأصحاب المعاشات.
- الموافقة على المزايا المقترحة من قطاع الموارد البشرية لموظفى البنك فى عام 2025 بخصوص تجديد تعاقد التغطية الطبية والتأمين على الحياة و تحسين الميزة المقدمة.
- الموافقة علي التعاقد مع شركة Korn Ferry لبناء هيكل مرتبات جديد و الموافقة علي اعتماد الخطة التدريبية لعام 2025.
- الموافقة علي الضوابط والشروط العامة لصرف المكافاة السنوية لموظفى البنك عن عام 2024 وكذلك الموافقة علي منح ترقية تكريمية للموظفين عند بلوغهم سن التقاعد القانوني
- الموافقة علي تعديل سنوات الخبرة المطلوبة للوظائف بالبنك و الموافقة علي تعديل الحد الاقصي لهيكل الاجور بالبنك و كذلك تعديل الحد الاقصي لرواتب السادة المستشاريين.
- االموافقة علي تجديد التعاقد مع شركة التأمين الطبي للمعاشات Next Care و دراسه امكانية ضم خدمة التامين الطبي للزملاء المتقاعدين ضمن عقد الخدمة الطبية الخاص بالموظفين واسرهم.

ب. لجنة الحوكمة و الترشيحات

- تتشكل لجنة الحوكمة و الترشيحات من ثلاث أعضاء غير تنفيذيين إلتزاماً بتعليمات الحوكمة الصادرة في هذا الشأن.
- تُعقد اللجنة إجتماعاً كل 6 أشهر بحد أدنى.
- إنعقدت اللجنة خلال عام 2025 ، أربعة مرات ، و يوضح الجدول التالي تشكيل اللجنة و مرات إنعقادها خلال العام: -

الأعضاء	الصفة	عام 2025		
		الإنعقاد	الحضور	نسبة الحضور
اللواء/نشأت مرتضى	رئيس اللجنة	4	4	%100
أ/ حسن حجازي	عضو	4	4	%100
أ.د/ عبد العزيز نصير	عضو	4	4	%100

إختصاصات و أهداف اللجنة المحققة

- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك.
- تقديم المقترحات بشأن سياسة الحوكمة
- مراجعة تقرير الحوكمة للبنك وعرضه على المجلس لإعتماده بشكل سنوي على الأقل مع موافاة البنك المركزي بنسخة منه.
- مراجعة التقرير السنوي للبنك فيما يتعلق بالبنود الخاصة بالحوكمة.
- دراسة ملاحظات تفتيش البنك المركزي على نظام الحوكمة وأخذها في الإعتبار ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصويبية بشأنها.
- حفظ وتوثيق ومتابعة التقارير الخاصة بتقييم أداء المجلس.
- تقديم مقترحات بشأن ترشيح الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين ، وكذا تقديم مقترحات بشأن تعيين أو تجديد عضوية أو استبعاد أي من أعضاء مجلس الإدارة بناءً على التقييم السنوي لهم.
- مراجعة التقارير المعدة عن دورية انعقاد لجان المجلس.
- مراجعة البرنامج التعريفي والبرامج التدريبية الموجهة إلى أعضاء مجلس الإدارة.
- مراجعة خطة التعاقب الوظيفي بالبنك قبل العرض على مجلس الإدارة للإعتماد
- المراجعة الدورية للقرارات و التعليمات التي تصدر من الجهات الرقابية بشأن قواعد و ممارسات الحوكمة ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة في شأن التغييرات التي تراها ضرورية من أجل تطوير و تطبيق المعايير و الممارسات الجديدة.
- مراجعة والتوصية بإعتماد تقرير الحوكمة السنوي عن عام 2024
- مراجعة و تحيث سياسة الحوكمة.
- إعتماد تحديث ميثاق مجلس الإدارة.
- إعتماد دليل إعداد البرنامج التعريفي لأعضاء مجلس الإدارة.
- إعتماد سياسة إدارة تعارض المصالح.
- إعتماد سياسة الإبلاغ عن المخالفات و الممارسات غير المشروعة.
- إعتماد سياسة الرقابة الداخلية.

ج. لجنة الخطط و المشاريع الإستراتيجية

- إنعقدت اللجنة خلال عام 2025 مره واحده ، و يوضح الجدول التالي تشكيل اللجنة و مرات إنعقادها خلال العام: -

الأعضاء	الصفة	عام 2025		
		الإنعقاد	الحضور	نسبة الحضور
أ.د/عبدالعزيز نصير	رئيس اللجنة	1	1	%100
أ/حسين رفاعي	عضو	1	1	%100
اللواء/نشأت مرتضى	عضو	1	1	%100
أ/هاني القللي	عضو	1	1	%100
أ/وائل زيادة	عضو	1	1	%100

إختصاصات و أهداف اللجنة المحققة

- النظر و إبداء الرأي في التقارير الخاصة بالأصول غير المستغلة بالبنك لإمكانية تسويقها.
- متابعة موقف مبنى العاصمة الإدارية الجديدة مع الجهات المختصة.
- النظر و إبداء الرأي في المشاريع الإستيراتيجية الخاصة بالبنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات و التحول الرقمي و غيرها من القطاعات الأخرى بالبنك.
- إبداء الرأي في إدارة الأصول غير المستغلة في التخارج منها أو الإستفادة منها.
- قيام الإدارة التنفيذية بعرض تقرير سنوي على مجلس الإدارة يتضمن بيان بالأصول غير المستغلة و المقترح بشأنها سواء في التخارج منها أو الإستفادة منها، و ما تم من جانب الإدارة بالنسبة للأصول المتاحة للأصول المتاحة للبيع.
- إتمام مشروع إعداد إستراتيجيه البنك لخمس سنوات من 2025 الي 2029
- استمر المشروع حتي سبتمبر 2025 بأجمالي عدد ساعات عمل تتخطي 650 ساعه و تم عقد مايزيد عن 65 مقابله مع رؤساء القطاعات و المديرين المعنيين.
- تم عقد ثلاث إجتماعات مع الإدارة التنفيذية برئاسة رئيس اللجنة في إطار متابعة تنفيذ خطوات المشروع
- اجتمعت اللجنة و عرض السادة ممثلو المعهد المصرفي المصري (EBI) مسودد للاستراتيجيه تشمل البنود التالية:
  - تحليل السوق (Trends & Market Analysis)
  - الرساله و الرؤيه (Vision & Mission)
  - الأهداف الاستراتيجية (Strategic Objectives)
  - عوامل التمكين (Strategic Enablers)
  - مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs)
  - الجدول الزمني (Strategic Roadmap)
  - الطموحات المالية (Financial Aspirations)
- القيام بعرض و مناقشه مشروع الاستراتيجيه النهائي علي مجلس الادارة بإجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 8 سبتمبر 2025 بحضور أعضاء اللجنة و تم مناقشة الآتي:
  - الاتجاهات الرئيسية في القطاع المصرفي.
  - مقارنة بالكيانات العالمية الصناعية و البنوك المحلية المشابهة مع أبرز الدروس المستفادة.
  - الرؤية الرئيسية الناتجه عن المقابلات مع البنك.
  - تفاصيل بيت الإستراتيجية (Strategy House)
  - الأهداف الإستراتيجية (Strategic Goals, Objectives & Enablers)
  - الخريطة الزمنية للإستراتيجية (by Quarter for the 5 years)
  - التطلعات المالية للخمس أعوام حتى عام 2029 (5 years Aspiration till 2029)
  - الرسالة و الرؤية المقترحه للبنك.
- بعد المناقشه قرر المجلس الموافقه علي الاستراتيجيه التي تم عرضها

2. الإدارة العليا

- تتمثل الإدارة العليا في مسئولي القطاعات الرئيسية بالبنك، ويقع على عاتقهم مسئولية الإشراف اليومي على أعمال البنك، وتنفيذ الأستراتيجيات والسياسات.
- يعكس الهيكل التنظيمي للبنك وإجراءات العمل مبدأ الشفافية والإفصاح لضمان فاعلية الإدارة بالبنك، وتم تحديد سلطات ومسئوليات توزيع المهام المختلفة الخاصة بمسئولي الإدارة العليا بشكل واضح وتجنب تعارض المصالح والتأكيد على استقلالية الوظائف الرقابية.
- يتمتع مسئولو الإدارة العليا بالخبرة والمعرفة والقدرات والمهارات الضرورية لممارسة أعمالهم وقيادة العاملين بكفاءة،حيث تعتبر الإدارة العليا هي المسئول الأول عن أداء البنك أمام المجلس
- يتابع مسئولو الإدارة العليا، كل في حدود اختصاصه، أداء مديري الإدارات والأقسام فيما يتعلق بأنشطة البنك وعملياته مع التأكد من حسن أداء العاملين والتزامهم بالسياسات الداخلية وإجراءات العمل وكذا التعليمات الصادرة عن البنك المركزي.

3. علاقة البنك بمراجعي الحسابات

- تولى السيد الاستاذ / محمد عبدالعزيز احمد خليل– مكتب / مصطفى شوقي Forvis Mazarsو السيدة الاستاذة المحاسبة / ايناس الشريف - الجهاز المركزي للمحاسبات مراجعة حسابات بنك التنمية الصناعية عن عام 2025.
- أعد مراقبا حسابات البنك تقريرهما عن مراجعة القوائم المالية طبقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020، و لمعايير المراجعة المصرية.

- يلتزم مراقب الحسابات بإبلاغ البنك المركزي مباشرة في الحالات الآتية:
  - الوقوف على أي معلومات تؤثر على سلامة الأداء المالي للبنك.
  - قيام الإدارة بأي أنشطة تؤثر على سلامة البنك أو سمعته
  - وجود تعارض في المصالح أو أي خلل في نظام الرقابة الداخلية
- يقوم قطاع المراجعة الداخلية بالتأكد من قيام مراقب الحسابات بإعداد تقرير تفصيلي يتضمن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في البنك بجميع مستوياته وموافاة البنك المركزي بنسخة منه وذلك وفقاً لأحكام قانون البنك المركزي والتعليمات الصادرة ف هذا الشأن.
- تدعم أعمال مراقبي الحسابات جودة وتطوير نظام الرقابة الداخلية بالبنك وذلك من خلال توصياتهم وكذا المناقشات التي تتم مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة أو لجنة المراجعة، أخذاً في الإعتبار أن أعمال قطاع المراجعة الداخلية تساهم في تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق المراجعة الخارجية، ويظل المراجع الخارجي هو المسئول الأول عن إبداء الرأي في مدى صحة القوائم المالية للبنك.
- يخطر البنك مراقبي الحسابات بتقارير المراجعة الداخلية ذات الصلة، وإبقائه على علم بأي أمر مهم يلفت انتباه المراجعة الداخلية، كما يجب إخطاره بالأمور الجوهرية التي تُعد ذات حيثية بالنسبة للبنك المركزي، ويقوم المراجع الخارجي بإبلاغ رئيس قطاع المراجعة الداخلية بأي من الأمور الهامة التي قد تؤثر سلبا على عمل قطاع المراجعة الداخلية.
- يُنسق قطاع المراجعة الداخلية مع مراقب الحسابات خاصةً عند مناقشة التوصيات الخاصة بتطوير نظام الرقابة الداخلية مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة
- يحرص بنك التنمية الصناعية على وجود اتصال مباشر بين مراقب الحسابات ولجنة المراجعة وإرسال التقا ير مباشرة لها.

4. **العلاقة بين بنك التنمية الصناعية و البنك المركزي المصري**

- يقدم البنك للبنك المركزى بيانات شهرية وأسبوعية ويومية عن مركزه المالي وغيرها من بيانات مالية ورقابية وذلك في المواعيد المحددة لذلك وطبقا للنماذج التي تم إعدادها لذلك من جانب البنك المركزي .
- يلتزم البنك بتقديم ما يطلبه البنك المركزي من بيانات وإيضاحات عن العمليات التي يباشرها ، وللبنك المركزى الحق في التفتيش والاطلاع على السجلات والحسابات ومحاضر مجلس الإدارة وجميع اللجان والنظم الآلية والوسائط الإلكترونية للبنك والشركات والجهات التابعة له داخل جمهورية مصر العربية بما يكفل تحقيق أغراضه ، كما يحق له مطالبة المساهمين الرئيسيين بأى بيانات لازمة للتحقق من استمرار توافر شروط الموافقة على طلب التملك.

5. **المساهمين**

يحتفظ بنك التنمية الصناعية بقنوات إتصال مفتوحة و تتصف بالشفافية مع المساهمين.

ثانياً: إطار الحوكمة ببنك التنمية الصناعية

يسعى بنك IDB إلى تطبيق إطار حوكمة متكامل وفعال ومرن، ويعتبره ركيزه أساسية لإستمرارية أعماله ونجاحه وتحقيق رؤيته المستقبلية. يوضح هذا الإطار مسؤوليات البنك تجاه حماية حقوق المودعين والمساهمين والجهات الرقابية وكافة أصحاب المصلحة، كما يتضمن التزامات البنك البيئية والإجتماعية التي يسعى لتحقيقها بما يتوافق مع قيمه ورؤيته.

وتتيح مرونة الإطار للبنك مواصلة تطبيق أفضل الممارسات الدولية المتجددة، مثل تلك الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، بالإضافة إلى الإلتزام بمعايير الحوكمة المنصوص عليها في التعليمات الرقابية والقوانين المحلية.

وفي عام 2025، التزم البنك بتطبيق تعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري، ، والتي تشكل إطارًا متكاملاً لحوكمة البنوك ، بما في ذلك المبادئ الأساسية لحماية حقوق المساهمين ، وتعزيز إطار الرقابة الداخلية وتطبيقه. كما يواصل البنك تنفيذ تدابير الحوكمة البيئية والاجتماعية وتقديم التقارير ذات الصلة بشكل مستمر.

ويحرص مجلس إدارة بنك التنمية الصناعية على مراجعة وتحديث واعتماد السياسات والإجراءات المرتبطة بالحوكمة بشكل دوري، لضمان إدارة الأعمال بكفاءة وفعالية. كما يراجع مجلس إدارة البنك معايير الحوكمة الخاصة به باستمرار لضمان توافقها مع المتطلبات القانونية والرقابية ، ومواءمتها مع أفضل الممارسات والمعايير العالمية.

وفي هذا الإطار، فإن مسؤوليات مجلس الإدارة منفصلة عن مهام الإدارة التنفيذية العليا؛ إذ يتولى المجلس الإشراف على أداء البنك وتحديد التوجهات الإستراتيجية واعتماد السياسات والأهداف، بينما تتولى الإدارة التنفيذية بقيادة الرئيس التنفيذي إدارة الشؤون التنفيذية للبنك.

بالإضافة إلى ذلك ، يمتلك البنك سياسة للحوكمة يتم تحديثها وفقاً التعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري باستمرار ، وبما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية. وتعد هذه السياسة وثيقة أساسية توضح نهج الحوكمة في البنك، ومهام مجلس الإدارة ولجانه، ويشمل

مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة ورئيس المجلس والإدارة التنفيذية و الرئيس التنفيذي للبنك بالإضافة إلى عناصر إطار الحوكمة مثل نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ودور مراقبي الحسابات الخارجيين ومتطلبات الإفصاح وحقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

إنجازات بنك التنمية الصناعية لتعزيز إطار الحوكمة في البنك

تساهم مبادئ وتعليمات الحوكمة التي يضعها البنك المركزي المصري ، بالإضافة إلى أفضل الممارسات العالمية في تشكيل الإطار العام لحوكمة بنك التنمية الصناعية.

ومن أجل الحفاظ على الإلتزام الرقابي وتعزيز إطار حوكمة البنك ، تم تحقيق الإنجازات التالية خلال عام 2025 لدعم إطار الحوكمة الحالي للبنك:

1- دعم الممارسات والمبادرات الرئيسية الخاصة بإطار حوكمة بنك التنمية الصناعية

يدرك بنك التنمية الصناعية أن تأسيس قاعدة قوية لمبادئ وممارسات الحوكمة السليمة يمكنها من حماية مصالح المساهمين، وضمان فعالية الرقابة الداخلية، وتقليل احتمالية عدم الإلتزام والمخاطر المرتبطة بالحوكمة. وبناًء على ذلك، تلخص المواضيع التالية الأنشطة والإجراءات الرئيسية التي تم اتخاذها لدعم إطار الحوكمة في IDB:

مواصلة تعزيز البنية التحتية لتوثيق إطار الحوكمة في بنك IDB

واصل بنك التنمية الصناعية خلال عام 2025 تعزيز و تحديث العديد من السياسات المرتبطة بإطار الحوكمة وذلك لضمان التحسين المستمر لإطار الحوكمة بالبنك و الإلتزام بالتعليمات الرقابية ذات الصلة . وتشمل هذه السياسات ما يلي:

- تحديث ميثاق مجلس الإدارة.
- تحديث سياسة الحوكمة.
- إعتماد دليل إعداد البرنامج التعريفي لأعضاء مجلس الإدارة.
- إعتماد سياسة إدارة تعارض المصالح.
- إعتماد سياسة الإبلاغ عن المخالفات و الممارسات غير المشروعة.
- إعتماد سياسة الرقابة الداخلية.

و يتولى قطاع الإلتزام و الحوكمة مراجعة هذه السياسات بشكل دوري في ضوء القوانين و التعليمات الرقابية وأفضل الممارسات الدولية لضمان الإلتزام تعليمات البنك المركزي ذات الصلة.

2- إدخال التحسينات على إطار مكافحة الجرائم المالية

واصل بنك التنمية الصناعية تعزيز إطار مكافحة الجرائم المالية لضمان الإلتزام القوي بالتعليمات الرقابية. ويتضمن الإطار المحدث ما يلي :

تقييم مخاطر الجرائم المالية على مستوى البنك

قام البنك بتعزيز وتغطية إطار تقييم المخاطر على مستوى البنك من أجل مكافحة الجرائم المالية،. من خلال تنفيذ منهجية ونطاق أكثر شمولاً لإطار تقييم مخاطر الجرائم المالية على مستوى البنك، كما قام قطاع الإلتزام و الحوكمة بتحسين قدرة البنك على رصد وتحديد أولويات مخاطر مكافحة الجرائم المالية المحتملة على مستوى العملاء، العمليات المصرفية ، الخدمات و المنتجات، المناطق الجغرافية ،و قنوات التوصيل. يضمن هذا النهج الشامل قدرة البنك على الإستمرار في التخفيف من المخاطر بشكل فعال والحفاظ على الإلتزام بالتعليمات الرقابية.

التحسينات لأطر مكافحة الجرائم المالية

نفذ بنك التنمية الصناعية سلسلة من المبادرات لتعزيز إطار مكافحة الجرائم المالية على مستوى البنك و فروعه. وتتضمن هذه المبادرات التنفيذ الناجح لتحديث نظام مكافحة الجرائم المالية Piotech، والتي تهدف إلى تحسين قدرات الكشف والكفاءة التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، تم تفعيل (RBA Module) والذي يقوم بربط تصنيفات المخاطر وفقاً لمصفوفة المخاطر المعتمدة بسياسة مكافحة الجرائم المالية.

كما تم إعتماد إجراءات المتابعة الدورية لضمان كفاءة و جودة الأنظمة الآلية المطبقة لمكافحة الجرائم المالية و التي تهدف بشكل عام إلى ضمان كفاءة و جودة الأنظمة ، و تساعد على تحديد الثغرات ونقاط الضعف في النظام و إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة ، و تهدف تلك الإجراءات إلى التأكد من أن الأنظمة المطبقة تعمل بكفاءة و فاعلية في الكشف عن الأنشطة المشبوهة و منع الجرائم المالية.

ضوابط الأصول المشفرة والإفتراضية

إلتزاماً بتعليمات البنك المركزي ، عزز IDB ضوابطه المرتبطة بمنصات الأصول الرقمية. إذ ان هذه الأدوات المالية غير مسموح بها حاليًا بسبب احتمال إساءة استخدامها في الأنشطة غير المشروعة والتحايل المالي. وللتخفيف من هذا التعرض، قام بنك التنمية الصناعية بشكل استباقي بحظر مواقع تداول بالعملات الإفتراضية عبر جميع القنوات المصرفية.ويعكس هذا الإجراء التزام البنك بحماية النزاهة المالية، وضمان الإلتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المرونة التشغيلية وتحديثات تقبل المخاطر

قام البنك بإجراء تحسينات على إطار إدارة مكافحة الجرائم المالية وذلك وفقاً للملاحظات الواردة من الجهات الرقابية على الإطار المطبق سابقاً ، و تتمثل تلك التحسينات في تحديث سياسة مكافحة الجرائم المالية و إجراءات مكافحة الجرائم المالية،وتعكس هذه التحديثات الموقف الإستباقي للبنك في الحفاظ على وضع التزام قوي والتخفيف من التعرض لمخاطر الجرائم المالية.

تدريب الموظفين

كجزء من التزام IDB المستمر بتعزيز إطار مكافحة الجرائم المالية، طور البنك بشكل كبير برامج التدريب والتوعية. وتهدف هذه المبادرات إلى ضمان تزويد الموظفين في المقر الرئيسي بالمعرفة والمهارات اللازمة. تغطي الدورات التدريبية موضوعات الإلتزام الأساسية بما في ذلك العناية الواجبة للعملاء والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة. و تم تحقيق نسبة 95% من إجمالي المتدربين على مستوى البنك خلال 2025.

3- بيئة الإلتزام لعام 2025

- يتولى قطاع الإلتزام إدارة مخاطر الإلتزام على مستوى البنك وتكون تبعية هذا القطاع المباشرة للجنة المراجعة، و يقوم رئيس قطاع الإلتزام برفع تقاريره مباشرةً إلى لجنة المراجعة والتي تقوم بدورها برفع التقارير إلى مجلس الإدارة.
- يتوافر لدى البنك ميثاق للإلتزام معتمد من مجلس الإدارة تهدف إلى التأكد من الإلتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية فضلاً عن سياسات وإجراءات البنك، والتحقق من تعميمها على جميع العاملين بالبنك كل فيما يخصه
- لا يكون رئيس قطاع الإلتزام مسئولاً عن أي وظائف رقابية أو تنفيذية أخرى بالبنك، ويلتزم البنك بالحصول على موافقة البنك المركزي المسبقة على تعيينه، وكذا إبلاغ البنك المركزي لدى ترك العمل أو انهاء الخدمة، كما يتعين الإفصاح عن أسباب الموافقة على قرار الإستقالة أو الإقالة، وذلك بعد موافقة مجلس إدارة البنك
- يتولى قطاع الإلتزام المهام والمسئوليات التالية كحد أدنى:
  - إعداد الخطة السنوية للإلتزام ومتابعتها بصفة دورية وعرضها على لجنة المراجعة للأعتماد،والتأكد من مدى التزام كافة أنشطة البنك بالقوانين والتعليمات الرقابية السارية والسياسات والإجراءات الداخلية، مع اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان الإبلاغ عن المخالفات و رفع التقارير عنها للجنة المراجعة ومجلس الإدارة في الوقت المناسب.
  - المتابعة المستمرة لمدى فاعلية الإجراءات التصحيحية المتخذة لتصويب أوجه القصور فيما يخص الإلتزام ورفع تقارير دورية عنها للجنة المراجعة ومجلس الإدارة.
  - تلقي شكاوي العاملين بالبنك والتحقق منها في إطار سياسة الإبلاغ عن المخالفات والممارسات غير المشروعة.
  - التأكد من توافق المنتجات الجديدة وكافة انشطة البنك مع السياسات والإجراءات الداخلية، وكذا القوانين والتعليمات السارية ذات الصلة.
  - التأكد من إلمام العاملين بالبنك بالقوانين والضوابط والتعليمات الرقابية السارية والإلتزام بها.
  - وضع آلية لدراسة أي تعديلات على القوانين والتعليمات الرقابية السارية، وتقييم مدى تأثيرها على أنشطة البنك وآلية الإلتزام بها، مع إبلاغ لجنة المراجعة والعاملين المعنيين ومجلس الإدارة بتلك التغييرات.
  - التأكد من الإلتزام بالقوانين والضوابط الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال وجود نظام آلي ورقابي فعال لمتابعة أي عمليات أو عمال مشتبه فيهم.
  - إجراء تقييم دوري لمخاطر الإلتزام على مستوى البنك وعرض نتائجه على لجنة المراجعة ومجلس الإدارة.
- شهد عام 2025 العديد من الإنجازات التي قام بها قطاع الإلتزام والحوكمة على مستوى كافة الإدارات التابعة للقطاع وذلك في سبيل تعزيز إلتزام البنك بالتعليمات الرقابية الصادرة وأيضا نشر ثقافة الإلتزام، و تتمثل إنجازات قطاع الإلتزام في تعزيز بيئة الرقابة الداخلية بالبنك خلال عام 2025 في الآتي:
  - إعتماد خطة المتابعة لعام 2025 من لجنة المراجعة و مجلس الإدارة

- تطوير و تطبيق اطار عمل لتقييم مجلس الادارة.
- تطوير و تحديث سياسات اطار الحوكمة بما في ذلك سياسات تعارض المصالح و سياسة الابلاغ و المخالفات و سياسة الرقابة الداخلية و ميثاق مجلس الادارة و سياسة الحوكمة و برنامج تعريف اعضاء مجلس الادارة الجدد .
- إعتماد و نشر تقرير الحوكمة عن عام 2024 ، و الذي يُعرض من خلاله كافة إنجازات و إسهامات البنك في تطبيق أفضل الممارسات المتبعة ليس فقط في الحوكمة بل في تطبيق إطار الرقابة الداخلية لعمليات البنك و أيضاً إسهامات البنك في إدارة المخاطر بمختلف أنواعها.

4 - حوكمة المخاطر: تدابير مجموعة المخاطر

يتولى قطاع المخاطر تحديد وقياس ومتابعة والرقابة على المخاطر التي قد يتعرض لها البنك بالإضافة لتحديد اتجاهاتها وتطورها والحد منها، وكذا إعداد سياسة للمخاطر وإعداد تقارير عن كافة أنواع المخاطر لكل الأنشطة على مستوى البنك أو المجموعة ككل، أخذاً في الإعتبار درجة و إحتمالية التداخل بين أنواع المخاطر المختلفة وبما يتوافق مع مستوى المخاطر المقبول فضلاً عن الحدود القصوى للمخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وتكون تبعية هذا القطاع المباشرة للجنة المخاطر ويتم رفع التقارير لها من قبل رئيس قطاع المخاطر وتقوم بدورها برفع تلك التقارير إلى مجلس الإدارة، ويكون قطاع المخاطر مسئولاً عن الآتي:

- تحديد المنتجات والخدمات والأنشطة والقطاعات المستهدفة ومعايير المخاطر المقبولة لكل منها وكذا آليات التسعير الخاصة بها.
- وجود نظام فعال لتحديد وقياس ومتابعة المخاطر بهدف تقييم أنواعها واتجاهاتها.
- التأكد من تحديد وتوثيق مستويات المخاطر المقبولة بالبنك وكذا اقتراح السياسات والحدود الخاصة بها واعتمادها من قبل المجلس ومراجعتها بشكل دوري.
- التأكد من أن السياسات والإجراءات تضمن التزام كافة العاملين بحدود المخاطر المقبولة للبنك، والتأكد من عدم تجاوزها.
- إعداد سياسات وخطة عمل تحتوي على الحدود القصوى المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر، بالإضافة إلى الحدود القصوى على مستوى العملاء ، والقطاعات، والعملات،والإستثمارات ... إلخ لضمان تنوع محفظة البنك (وبما لا يجاوز الحدود المقررة من البنك المركزي إن وجدت).
- تحديد المخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة لسلوك العاملين به، أو عدم الإلتزام بالمتطلبات الرقابية، أو القيام بأعمال غير مهنية.
- توافر هيكل تنظيمي محدد لقطاع المخاطر ينبثق منه إدارات فرعية لكل نوع من أنواع المخاطر الرئيسية (الإئتمان، السوق، التشغيل، ... إلخ) بما يعكس الفصل بين سلطات ومسئوليات ومهام القائمين عليها لتلافي وجود أي تعارض في المصالح.
- توافر نظم معلومات واتصال فعالة تُمكن قطاع المخاطر من إمداد لجنة المخاطر ومجلس الإدارة بتقارير دورية (ربع سنوية على الأقل) تشمل كافة أنواع المخاطر بالبنك ومدى التزام البنك بالحدود القصوى لكل منها والتجاوزات (إن وجدت) وأسبابها والخطة التصحيحية المقترحة في هذا الشأن.
- توافر نظام للإنذار المبكر على المخاطر المحتملة بما يتماشى مع مستوى المخاطر المقبول للبنك والحدود القصوى المقررة لها.
- أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر آلية محددة لإختبارات التحمل.
- يقع على عاتق رئيس قطاع المخاطر مسئولية إدارة كافة أنواع المخاطر على مستوى البنك ، ويكون مسئولا عن دعم مجلس الإدارة في فهم مستوى المخاطر المقبول، ووضع حدود قصوى لتلك المخاطر على مستوى قطاعات الأعمال المختلفة، ومراقبة أي تجاوزات عن تلك الحدود، مع ضرورة مراعاة ما يلي كحد أدنى:
- يتمتع رئيس قطاع المخاطر بالخبرة والمؤهلات الكافية للقيام بدوره بصورة فعالة بما في ذلك الإلمام التام بالمستجدات التي تطرأ على القطاع المصرفي ، بالإضافة إلى قدرته على التعاون والعمل المشترك مع قطاعات البنك المختلفة.
- يلتزم البنك بالحصول على موافقة البنك المركزي المُسبقة على تعيين رئيس قطاع المخاطر وكذا إبلاغ البنك المركزي لدى ترك العمل أو انهاء الخدمة، كما يتعين الإفصاح عن أسباب الموافقة على قرار الإستقالة أو الإقالة، وذلك بعد موافقة مجلس إدارة البنك
- إستقلالية رئيس قطاع المخاطر عن باقي الوظائف التنفيذية والرقابية الأخرى بالبنك، الأمر الذي يمكنه من المشاركة في القرارات المُتعلقة بالمخاطر الرئيسية بالبنك،وبشكل يتيح له رفع تقارير عن كافة أنواع المخاطر دون وجود أية عوائق إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة مباشرةً إذا استلزم الأمر.
- يشارك رئيس قطاع المخاطر في اتخاذ القرارات الرئيسية (مثل التخطيط الإستراتيجي وتخطيط رأس المال والسيولة وإصدار المنتجات والخدمات الجديدة، وكذا تقديم توصياته بشأن سياسة المرتبات والمكافآت المرتبطة بإدا ة المخاطر).

- يتبع البنك أسلوب رقابة استباقي على المخاطر يشمل الرقابة المستمرة والدورية عليها وذلك وفقا لحجم وطبيعة نشاط البنك، أخذاً في الإعتبار ما يأتي :
- ضرورة التحقق من تحديد وتقييم ومتابعة وإدارة المخاطر بصفة مستمرة سواء على مستوى البنك أو على مستوى المجموعة ككل، وكذا تقييم جودة نظام التقارير الذي يتم بموجبه الإقرار عن المخاطر ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة ولجانه.
- توافر إطار عام يتضمن أساليب ونماذج للقياس الكمي للمخاطر وكذا التحليل النوعي لها، هذا ويتعين على قطاع المخاطر تحديد الإفتراضات التي يتم على أساسها إعداد نماذج القياس المستخدمة بالبنك وأوجه القصو بها (إن وجدت)
- وضع إجراءات لإدارة المخاطر الخاصة بتجديد أو تقديم المنتجات والخدمات الجديدة.
- مراجعة مصفوفة المخاطر بالبنك بشكل دوري، بالإضافة إلى إجراء اختبارات لدقة النتائج من خلال مقارنة النتائج الفعلية للنشاط مع النتائج المتوقعة لتقييم مدى دقة وفاعلية عملية إدارة المخاطر وإجراء التعديلات اللازمة عند الضرورة.
- أن يتوافر لدى البنك نظم للرقابة على جميع أنواع المخاطر بحيث يشمل المخاطر التالية كحد أدنى:

(أ) مخاطر الإئتمان.
(ب) مخاطر التشغيل.
(ج) مخاطر السوق.
(د) مخاطر السيولة.
(هـ) مخاطر أسعار العائد لغير أغراض المتاجرة.
(و) مخاطر أمن المعلومات بما فيها الأمن السيبراني .

يدرك بنك التنمية الصناعية الأهمية البالغة للآليات والأطر والأدوات الفعالة لإدارة المخاطر في حماية البنك من مجموعة واسعة من المخاطر. وبناء عليه، تتولى مجموعة المخاطر بالبنك تنفيذ مبادرات وأنشطة تهدف إلى تحديد المخاطر المالية وغير المالية ومتابعتها وتقييمها وإدارتها. فيما يلي عرض لأبرز المبادرات والأنشطة التي اعتمدتها مجموعة المخاطر :

مبادرات وأنشطة قطاع المخاطر المؤسسية

- توافق سياسة وإجراءات عمل ومصفوفة إدارة مخاطر التشغيل مع منشور وتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في هذا الشأن.
- توافق سياسة وإجراءات عمل إدارة إستمرارية الأعمال مع تعليمات البنك المركزي المصري فيما يخص المرونة التشغيلية لضمان إستمرارية الأعمال.
- تطوير سيناريوهات الضغط بما يتوافق مع منشور وتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بإختبارات الضغوط وما يتبعه من اتجاهات للمخاطر التشغيلية وكذا خريطة المخاطر.
- تحسين وتطوير أدوات قياس مخاطر التشغيل الأساسية من خلال تفعيل نظام آلي لمخاطر التشغيل بما يتوافق مع الهياكل الادارية وكذا إجراءات العمل وبما يشمل :
  - قاعدة بيانات الخسائر التشغيلية وما يتبعها من نماذج الإبلاغ .
  - سجلات المخاطر .
  - مؤشرات المخاطر الرئيسية.

- تحسين البيئة الرقابية لوحدات اعمال البنك فيما يخص تقييم المخاطر المتبقية من خلال التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية و نتائج قياس مؤشرات المخاطر الرئيسية وكذا الإختبارات اللاحقة.
- إستكمال/ تحديث وإعتماد خطط إستمرارية الأعمال لوحدات الأعمال الغير حيوية بالبنك.
- التاكد من مرونة البنك التشغيلية وذلك فى ظل نجاح نتائج الاختبارات السنوية لخطط إستمرارية الأعمال من خلال الاختبارات التالية:
  - تفعيل خطط إستمرارية الأعمال بالإنتقال للعمل من المقرات البديلة طبقاً لمبدأ الإزاحة Displacement Methodology
  - إختبار مدي فاعلية شجرة الإتصال Business Continuity Plan Call Tree بخطط إستمرارية الأعمال.
  - إختبار خطة استمرارية الاعمال لإحدى الخدمات المسندة
  - إتاحة الخدمات الإلكترونية بالقنوات البديله وفقاً للخدمات المتاحة من خلال تفعيل خطة إستمرارية الاعمال بفرضية عدم إمكانية الوصول لاحد مقرات مصرفنا
  - إتاحة كافة الأنظمة الحيوية محل الإختبار من من مركز البيانات البديل Disaster Recovery Site
- الالتزام بمبدأ الشفافية والافصاح وذلك من خلال تقديم و عرض التقارير الدورية إلى الإدارة العليا وكذا لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة.
- العمل على زيادة الوعى ونشر ثقافة تجنب المخاطر التشغيلية ومخاطر الإحتيال وكذا ضمان إستمرارية الأعمال للسادة العاملين بالبنك ،من خلال:
  - عقد دورات تدريبية داخلياً من خلال الإدارة.
  - تعميم منشورات دورية بالدروس المستفادة.

- التحديث الدوري للمنصة الإلكترونية على البوابة الداخلية للبنك لتجميع كافة الدروس المستفادة والتعليمات التي تم تعميمها/إصدارها من قبل الإدارة.
- استحداث و تطوير القواعد الالكترونية الخاصة بعمليات الدفع الإلكتروني مما اسهم في حفظ حقوق العملاء والبنك من محاولات احتيال الدفع الالكتروني.
- توسيع نطاق اختبارات الاحتيال اللاحقة.
- الاستمرار في متابعة آلية الابلاغ عن كافة حالات الإحتيال والتي اسهمت بدورها فى تحسين الاداء العام للبنك.
- إنشاء وتفعيل إدارة تقييم نظم الرقابة الداخلية وفقاً لاطار COSO 13 بمجموعة المخاطر – قطاع المخاطر المؤسسية.
- تنفيذ العديد من دورات التدريب الداخلية للعاملين بالبنك لرفع الوعي بثقافة نظم الرقابة الداخلية وتحديد الأدوار والمسئوليات وفقاً لإطار COSO 13.

مبادرات الأمن السيبراني وأمن المعلومات

تطوير منظومة حماية وأمن المعلومات والأنظمة البنكية من خلال:-

في إطار الخطة الإستراتيجية الموضوعة فقد تم العمل على إنجاز العديد من مشروعات أمن المعلومات طبقاً لاحتياجات البنك للمرحلة الحالية والمستقبلية والتي تُمكن البنك من رفع وزيادة جودة مستوى الخدمات الآمنة المقدمة للعملاء وتنوعها وذلك لتحقيق ما يلي:-

- وضع ضوابط فعالة مما يحد من الانتهاكات المقصودة وغير المقصودة للأنظمة الآلية والبيانات.
- الحد من مخاطر الاختراقات بما يعزز سمعة ومكانة البنك وتجنب تكبد خسائر محتملة.
- الالتزام بمعايير البنك المركزي المصري والمعايير الدولية الإلزامية لأمن المعلومات لدعم الحصول على موافقات للتمكين من تقديم الخدمات البنكية الجديدة وفتح فروع جديدة لتوسيع شبكة فروع البنك.
- خفض التكاليف من خلال تعظيم الكفاءة (تعظيم الفوائد من خلال استغلال أقل للموارد المعلوماتية).
- خلق فرص لنمو الإيرادات من خلال تعزيز أو إنشاء خدمات ومنتجات آمنة للعملاء وخلق ميزة تنافسية وتوسيع قاعدة العملاء.
- تقليل الوقت المستخدم للتسويق من خلال توفير خدمات القنوات الإلكترونية الآمنة.

هذا ويعد إنشاء برنامج أمن المعلومات (InfoSec) ليس حدثاً فردياً ، بل هو مشروع مستمر يتبعه عمليات دورية تُمثل مراحل تنفيذ تدفق للأنشطة التي تسفر عن برنامج دائم للعمل والتطور ، وتنطوي دورة التنفيذ على وضع متطلبات أمن المعلومات وتثقيف العاملين بشأن مسئولياتهم بموجب تلك المتطلبات وبناء هياكل الحوكمة لضمان الالتزام الأمثل لضوابط برنامج أمن المعلومات ورصد التقدم المرجو منه ، وفي إطار ذلك فقد تم خلال عام 2025 الانتهاء من المشروعات التالية:-

تطوير حوكمة ادارة هوية المستخدمين بشكل آلى :-

تم إنجاز تطبيق نظام إدارة وحوكمة الهويات والصلاحيات (Identity and Access Management – IAM) خلال عام 2025 لعدد 4 انظمة وجارى العمل على دمج النظام البنكي الرئيسي BANKS، بما يحقق حوكمة شاملة للتحكم في الوصول إلى الأنظمة والتطبيقات والبيانات، وتنظيم وإدارة الهويات الرقمية وصلاحيات المستخدمين وفقاً لمبدأ أقل صلاحية(Least Privilege) ، والفصل بين المهام(Segregation of Duties) ، وإدارة دورة حياة المستخدمين.

تطوير وتجديد التعاقد والإسناد لأعمال وحدة تشغيل الأمن السيبراني Security Operational Center (SOC) بإدارة أمن المعلومات:-

وذلك نظراً للتحديات الخاصة بتهديدات الأمن السيبراني المُستحدثة وتزايدها على المستوى العالمي خاصة خلال عام 2025 والتي تتطلب الارتقاء بمستوى الخدمة المُقدمة وذلك لما لها من ضرورة في حماية البنك من محاولات اختراقات موجهة بالفعل تجاه مصرفنا والتغلب عليها بخلاف ما حدث في بعض البنوك الأخرى التي حدث بها بالفعل.حيث يأتي تجديد وتطوير هذه الوحدة تطابقاً مع المعايير الأمنية العالمية واستجابة لتوجيهات البنك المركزي المصري بالإضافة لتمكين البنك من الاستعداد والجاهزية لتأمين حزمة الخدمات الإلكترونية المُستحدثة مثل الإنترنت البنكي ووسائل الدفع الإلكتروني وقد قمنا بتجديد التعاقدات الخاصة بالأدارة وتشغيل وحدة عمليات أمن المعلومات (وحدة الأمن السيبراني) مع اجراء التحديثات اللازمة للأحداث الامنية لتتوافق مع ضوابط البنك المركزي المصري لإتاحة الخدمات المالية الإلكترونية. كما أنه سيعزز من قدرة البنك على التوافق مع متطلبات الأمن السيبراني الموضوعة من قبل المؤسسات المالية العالمية بالإضافة إلى الإطار العام للأمن السيبراني الصادر عن البنك المركزي المصري ومعايير أمن المعلومات العالمية مثل مجلس صناعة بطاقة الدفع Payment Cards Industry Council ومنظمة سويفت SWIFT العالمية لتحويل الأموال.

مشروع اختبارات الاختراق وتحليل مخاطر نظم تكنولوجيا المعلومات (Risk Assessment & Penetration Test) وذلك بهدف:-

- التعرف على المخاطر المُحتملة واختبار الاختراق للمستوى الأمني بالبنك.
- سد فجوات الأنظمة المعلوماتية.
- الالتزام بمعايير البنك المركزي المصري والمعايير الدولية.

حيث تم الانتهاء من تنفيذ اختبارات الاختراق (Penetration Testing)على الأنظمة البنكية، وشبكات البنك الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى الأنظمة المصرفية المستحدثة، وذلك لتقييم مستوى الأمان واكتشاف الثغرات المحتملة ومعالجتها ،وجارٍ اتخاذ إجراءات التعاقد لإجراء اختبارات اختراق جديدة خلال عام 2026، بما يضمن استمرارية تقييم وتحسين المستوى الأمني ومواكبة المتطلبات التنظيمية والتقنية.

الانتهاء من مشروع نظام تطوير الوعي الأمني للعاملين 2025 وذلك بهدف:-

رفع مستوى الوعي الأمني للعاملين بالإضافة إلى إتباع الإجراءات التنظيمية والمعايير الأمنية الدولية في القطاع المصرفي وبما يؤدي إلى الحد من المخاطر والاختراقات الأمنية.

الانتهاء من مشروع التوافق مع المعايير والضوابط الصادرة عن منظمة سويفت لعام 2025 وذلك بهدف:-

إعادة تقييم الضوابط الأمنية الإلزامية بما يتماشى مع معايير حماية SWIFT لعام 2025 من حيث التطوير والالتزام والحوكمة لمعايير SWIFT الدولية التي تهدف إلى الامتثال للمعايير الدولية لأمن المعلومات المدرجة من قبل منظمة SWIFT.

الانتهاء من مشروع تحديث البنية التحتية للرقابة على الانظمة المعلوماتية (المرحلة الثانية الخاصة بزيادة السعة الاستيعابية للأجهزة)

في اطار تعزيز ورفع كفاءة انظمة رصد ومراقبه أحداث أمن المعلومات على الانظمة المعلوماتية تم الانتهاء من زيادة السعة الاستيعابية لأجهزة الرقابة على الانظمة المعلوماتية المرحلة الثانية والتي نتج عنها تحسين عالي في كفاءة وسرعة عملية الرصد للأحداث الامنية بالإضافة الى إمكانية دمج انظمة الاعمال المستحدثة مع انظمة رصد ومراقبة وتحليل الاحداث الامنية

مشروع تجديد وتحديث نظام مراقبة نشاط قواعد البيانات (Database Activity Monitoring – IBM Guardium)

في إطار تعزيز منظومة أمن المعلومات والرقابة على قواعد البيانات الخاصة بالأنظمة الحيوية بالبنك، تم التعاقد على تحديث وتطوير البنية التحتية لأنظمة مراقبة نشاط قواعد البيانات .IBM Guardiumويهدف المشروع إلى رفع مستوى الحماية والحوكمة على قواعد البيانات للأنظمة الهامة.

وقد تم الانتهاء من تنفيذ أعمال التركيب والتهيئة الفنية النهائية، ويجري حالياً التشغيل الفعلي للنظام.ويوفر النظام بعد التحديث عدداً من المزايا، من أهمها:

- المراقبة المستمرة واللحظية لكافة أنشطة المستخدمين على قواعد البيانات.
- اكتشاف الأنشطة غير الطبيعية ومحاولات الوصول غير المصرح بها.
- تسجيل وتحليل أوامر قواعد البيانات وتوفير سجلات تدقيق تفصيلية.
- دعم متطلبات الامتثال الرقابي والمعايير الأمنية ذات الصلة.
- تعزيز القدرة على الاستجابة للحوادث الأمنية المرتبطة بقواعد البيانات

مشروع تطبيق منصة استخبارات التهديدات TIP.

تم الانتهاء من تنفيذ منصة استخبارات التهديدات بهدف جمع وتحليل ومشاركة معلومات التهديدات السيبرانية من مصادر متعددة، وربطها بمنظومة الحماية الخاصة بالمصرف لتحسين الاستجابة الاستباقية للهجمات. تم تفعيل الربط مع الأنظمة الأمنية الأخرى) مثل SIEM و(EDR، وبدأ استخدام المنصة في دعم عمليات التحليل والتعامل مع الحوادث الأمنية. المنصة حالياً في مرحلة التشغيل الكامل وتُستخدم ضمن إطار التحسين المستمر للأمن السيبراني.

استخبارات التهديدات السيبرانية:(Cyber Threat Intelligence – CTI)

تُعد منظومة استخبارات التهديدات السيبرانية أحد الركائز الأساسية لتعزيز القدرات الاستباقية للبنك في رصد وتحليل التهديدات السيبرانية المحتملة، من خلال جمع وتحليل وربط المعلومات المتعلقة بمصادر التهديدات، وأساليب الهجوم، ومؤشرات الاختراق، بما يدعم اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة ورفع مستوى الجاهزية الأمنية.

وفي إطار تجديد التعاقد خلال عام 2025، تم تطوير منظومة CTI لتعزيز نطاق التغطية وتحسين كفاءة الرصد، وذلك من خلال إضافة نطاقات بيانات جديدة تشمل بيانات البطاقات الائتمانية، إلى جانب مراقبة وحماية البريد الإلكتروني الخاص بالسادة الإدارة العليا، بما يسهم في الاكتشاف المبكر لمحاولات الاحتيال والاستهداف المتقدم، وتعزيز حماية البيانات الحساسة وتقليل المخاطر السيبرانية

تطوير أنظمة رصد وتحليل الملفات FIM.

في إطار تعزيز الضوابط الوقائية والكشف المبكر عن التغيرات غير المصرح بها على الأنظمة الحيوية، تم الانتهاء من التعاقد على تطبيق أنظمة **الرقابة على تكامل الملفات(FIM)** ، والتي تهدف إلى مراقبة أي تعديلات تتم على الملفات الحساسة وملفات الإعدادات وقواعد النظام.

و تم تنفيذ خلال عام 2025 أعمال **التثبيت والتهيئة والتشغيل الفعلي للنظام**، بما يضمن تحقيق عدد من المزايا، من أبرزها:

- الكشف الفوري عن أي تغييرات غير مصرح بها على الملفات والأنظمة الحساسة.
- مراقبة سلامة ملفات النظام وملفات الإعدادات الحرجة.
- دعم متطلبات الامتثال للمعايير الرقابية والأمنية ذات الصلة.
- توفير سجلات وتقارير تدقيق تفصيلية تساعد في التحقيق والاستجابة للحوادث الأمنية.
- تعزيز القدرة على منع العبث بالأنظمة وتقليل مخاطر الاختراق والتلاعب.

تطوير أنظمة حماية البريد الإلكتروني ورصد الملفات والروابط الضارة المرفقة بالبريد الإلكتروني Gateway Email .& SandBox Replacement

تم إتمام تطوير وتعزيز أنظمة حماية البريد الإلكتروني للبنك، بما في ذلك رصد ومنع الملفات المرفقة والروابط الضارة باستخدام نظام Gateway Email حديث مع دمج قدرات .SandBox يسهم هذا الإنجاز في تقليل المخاطر السيبرانية، حماية البيانات الحساسة، وتعزيز جاهزية البنك للتعامل مع التهديدات المتقدمة.

مبادرات مخاطر السوق

- أعداد واعتماد خطة التعافى لبنك التنمية الصناعية لعام 2024.
- التعاون مع بنك مصر (كممثل لمصرفنا) فى إعداد خطة التعافى على مستوى مجموعة بنك مصر.
- تحديث سياسة مخاطر السيولة.
- تعزيز الهيكل التنظيمى للإدارة وفصل الإختصاصات على النحو التالى:
  - إدارة مخاطر السوق والسيولة و المكتب الأوسط
    - ادارة مخاطر السوق Market Risk Unit
    - ادارة مخاطر السيولة Liquidity Risk Unit
    - ادارة المكتب الاوسط Middle Office
- إعداد وتعزيز السياسات والأطار التنظيمى لإدارة مخاطر السوق والسيولة.
- تم تفعيل الكامل لدور إدارة مخاطر السيولة التابعة للإدارة العامة لمخاطر السوق والسيولة.
- تم البدأ فى تفعيل بعض مهام ومسئوليات إدارة المكتب الأوسط Middle Office .
- تم تطوير/تحديث منهجيات القياس وإختبارات التحمل لمخاطر السوق Market Risk Stress Test Framework
  - مخاطر السيولة Liquidity Stress Test
- تم تطوير أدوات ومنهجيات القياس ومراقبة مخاطر السيولة / ومخاطر التركز فى مصادر الأموال لمصرفنا تعتمد على مجموعة من التقارير المعدة من جانب إدارة مخاطر السوق والتى تساعد على قياس ومراقبة تلك المخاطر كما تساعد على التنبأ بالنسب الرقابية ، ويتم عرضها على القطاعات المعنية بجانب تطوير مجموعة من التقارير لعرضها على الإدارة العليا.
- رفع كفاءة التقارير والتحليلات: تم استحداث (منهجية) مجموعة من التقارير المعدة من جانب إدارة مخاطر السوق لمراقبة نسب التركز فى استثمارات وحدود المراسلين لمصرفنا.
- التأكد من الإلتزام وإتباع سياسة مخاطر السوق المعتمدة لمصرفنا وذلك للعمل نحو التحديد والفصل بين مسئوليات وسلطات المسئولين بالإدارات المعنية ذات الصلة.
- التأكد من الإلتزام وإتباع سياسة مخاطر أسعار العائد وذلك لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر أسعار العائد.
- التأكد من الإلتزام وإتباع سياسة مخاطر السيولة وذلك لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة.
- متابعة الإدارات المعنية للتأكد من الإلتزام بمستويات المخاطر المقبولة لمخاطر السوق لمصرفنا Market Risk Appetite (المحدثة فى عام 2025).
  - مستويات المخاطر المقبولة F.X Risk Appetite
  - مستويات المخاطر المقبولة IRRBB Risk Appetite
  - مستويات المخاطر المقبولة LCR – NSFR Risk Appetite
  - مستويات المخاطر المقبولة لنسبة السيولة القانونية

5 - دور المراجعة الداخلية في تدعيم إطار الحوكمة

- يلتزم بنك التنمية الصناعية بوضع ميثاق عمل لقطاع المراجعة الداخلية و مراجعته و تطويره بصفة دورية و عرضه على لجنة المراجعة و إعتماده من مجلس الإدارة ، و يشمل بوجه عام أهداف و غرض القطاع و المهام المسندة إليه وكذا تحديد واضح لصلاحيات و مسئوليات العاملين به و معايير الأداء.
- تتسم وظيفة المراجعة الداخلية بالإستقلالية التامة على الأنشطة التي يتم مراجعتها و يتم ذلك من خلال الهيكل التنظيمي للبنك و السلطات المخولة لهذه الوظيفة مما يدعم قدرة القائمين عليها على ممارسة مهام عملهم بموضوعية و حيادية تامة وبما يضمن سهولة حصولهم على المعلومات الكافية التي تمكنهم من أداء مهامهم على أكمل وجه، و يتبع قطاع المراجعة الداخلية في بنك التنمية الصناعية لجنة المراجعة و يقوم برفع تقاريره مباشرة إليها ، حيث تقوم بدورها برفع تلك التقارير إلى مجلس الإدارة بالبنك.
- يتوافر لدى البنك خطة سنوية للمراجعة الداخلية تحدد نطاق و دورية المراجعة كحد أدنى و يتم إعتمادها و متابعتها من قبل لجنة المراجعة ، و تخضع تلك الخطة و كافة توصياتها لمتابعة دورية من قبل لجنة المراجعة.
- يقع على عاتق رئيس قطاع المراجعة الداخلية مسئولية أداء قطاعه وتقييم كفاءة العاملين به والتحقق من اتفاقه مع المعايير السائدة للمراجعة الداخلية وميثاق سلوك العمل المصرفي.
- يلتزم البنك بالحصول على موافقة البنك المركزي على تعيين رئيس قطاع المراجعة الداخلية وفقاً للقواعد المنظمة في هذا الشأن.
- يتمتع كافة العاملين بقطاع المراجعة الداخلية بالكفاءة والخبرة العملية والإلتزام بالمعايير المهنية من استقلالية ونزاهة بما في ذلك الحفاظ على سرية المعلومات المتاحة لهم وتجنب تعارض المصالح،و يتم تقييم تلك الخبرات دوريا و يتوافر لدى البنك منهجية لتدريب العاملين بشكل مستمر.
- يقوم قطاع المراجعة الداخلية بتقييم مدى كفاية السياسات والإجراءات الداخلية في ضوء التطورات الرقابية وتطورات السوق والتزام كافة القطاعات بها ومدى فاعلية تطبيقها.
- يُتابع قطاع المراجعة الداخلية الإجراءات التصحيحية المتخذة في ضوء ملاحظات قطاع المراجعة الداخلية ومراقب الحسابات الخارجيين والبنك المركزي.
- تقييم مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية بالبنك (بما يتضمن قطاع المخاطر والإلتزام)، ورفع التقارير بالملاحظات ذات الصلة.
- يُجري البنك تقييمات خارجية للمراجعة الداخلية مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات بواسطة جهة خارجية مستقلة بعد الحصول على موافقة البنك المركزي، و يتم موافاة البنك المركزي بنسخة من تقرير التقييم بعد العرض على مجلس إدارة البنك ولجنة المراجعة مرفقاً به خطط الإجراءات التصحيحية للتوصيات التي تضمنها التقرير.
- يتعين التنسيق بين قطاع المراجعة الداخلية ومراقب الحسابات ومناقشة الأنشطة المُعرضة للمخاطر ونقاط الضعف التي تم الوقوف عليها والإجراءات المتخذة في هذا الشأن.
- يتعين تعظيم الإستفادة من نتائج أعمال مراقب الحسابات وقطاعات الرقابة الداخلية أخذاً في الإعتبار الملاحظات الواردة بتقارير مراقب الحسابات للبنك بما يساعد على التحقق من صحة المعلومات المقدمة بشأن عمليات البنك وأدائه.
- ضرورة تعزيز دور مراقبي الحسابات بما يضمن التأكد من أن القوائم المالية تعكس أداء البنك في كافة النواحي الهامة بما فيها الإلتزام بأسس الحوكمة والرقابة الداخلية، وتوضح مركزه المالي الحقيقي.
- و تتمثل إنجازات قطاع المراجعة الداخلية في تعزيز بيئة الرقابة الداخلية بالبنك خلال عام 2025 في الآتي:

1- استراتيجية قطاع المراجعة الداخلية والتفتيش

تم إعداد استراتيجية لقطاع المراجعة الداخلية والتفتيش بما يتفق مع الأهداف الإستراتيجية للبنك وآليات ومعايير المراجعة الداخلية. وقد تضمن ذلك تحديث الهيكل التنظيمي ومنهجية العمل التي تشمل المراجعة المبنية على المخاطرRisk Based Audit (Approach)، آلية تقييم أعمال المراجعة، آلية تطوير تقارير المراجعة الداخلية.

2- الهيكل التنظيمي لقطاع المراجعة الداخلية والتفتيش، والموارد البشرية بالقطاع

تم تحديث الهيكل تنظيمي للقطاع بما يتوافق مع أفضل الممارسات ولتحقيق قيمة مضافة من خدمات المراجعة فقد تم تصنيف مجتمع المراجعة إلى عدة مجموعات متجانسة تتبع مختلف الوظائف المحددة بالهيكل التنظيمي للقطاع، مع التركيز على أسلوب المراجعة وتم تحديد احتياجات القطاع من الموارد البشرية، ومن ناحية أخرى يتم صقل خبرات ومهارات فريق المراجعة بالدورات والبرامج التدريبية لمواكبة المستجدات التي طرأت في مجال المراجعة.

3- التدريب المهني

تم إعداد الخطة التدريبية لعام 2025 إعتماداً على قياس معدلات الأداء الخاصة بفريق المراجعة، بما ينعكس على زيادة الخبرة المهنية وفقاً لاستراتيجية المراجعة الداخلية.

4- بيئة الرقابة الداخلية

يتم تعزيز ثقافة الرقابة الداخلية من خلال الآتي:

1. التدريب وتبادل الخبرات مع الوحدات محل المراجعة.
2. تطبيق آلية الخطط التصويبية التي تعتمد على تحديد الإجراء المطلوب، المسئول عن التصويب والتاريخ المتوقع للتصويب.
3. متابعة الخطط التصويبية للتأكد من إستيفائها والعمل على تعزيز قنوات الإتصال بين الأطراف المرتبطة.
4. التركيز على مصفوفة المخاطر والرقابة (RCSA) والمخاطر التشغيلية لكل وحدة مراجعة، بما يؤدي إلى تحسين أدوات المخاطر والضوابط اللازمة لإدارتها.

5- خطة المراجعة الداخلية للعام المالي 2025

طبقاً لاستراتيجية المراجعة الداخلية، يتم تحديد الأولويات وفقاً لتصنيف المخاطر الذي يتضمن العديد من المعايير مع الأخذ في الإعتبار الوزن النسبي الإجمالي للمخاطر المرتبطة بوحدة المراجعة ضمن التصنيف المذكور فضلاً عن الموارد البشرية المتاحة للقيام بعملية المراجعة, بالإضافة إلى تضمين خطة المراجعة بمهام المراجعة الأخرى (الإلزامية) وفقاً للمتطلبات الرقابية الصادرة من البنك المركزي المصري.

6- بيئة الرقابة الداخلية لعام 2025

هي العملية التي يتم بمقتضاها مراقبة ومراجعة كافة أنشطة وعمليات البنك بشكل مستمر من خلال كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، واللجان المشكلة بالبنك والعاملين بها باعتبارهم جزء من منظومة متكاملة تهدف إلى تدعيم مستوى الرقابة الداخلية بالبنك. ويقع على عاتق مجلس الإدارة والإدارة العليا مسئولية إرساء ثقافة الرقابة الداخلية بما يجعل كافة العاملين على اختلاف مستوياتهم الإدارية مدركين لطبيعة دور ومسئولية كل منهم

تهدف الرقابة الداخلية إلى التحقق من مدى كفاءة إدارة كافة أنشطة وعمليات البنك بما يحقق الأستخدام الأمثل لموارده وإدارة أصوله بغرض تعظيم الأرباح وتجنب الخسائر، وذلك من خلال التحقق مما يلي كحد أدنى:

- كفاءة وظيفة الإلتزام وكذا مدى توافق أنشطة وعمليات البنك مع القوانين والتعليمات الرقابية، واتساقها مع السياسات والإجراءات واللوائح الداخلية بالبنك.
- كفاءة وظيفة إدارة المخاطر وإتباع الإجراءات المناسبة للحد من المخاطر
- كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية بما يشمل المراجعة على كافة أنشطة البنك.
- فاعلية نظم إدارة المعلومات ودقة وكفاية التقارير التي يتم اعدادها بما يدعم عملية اتخاذ القرار

يراعي بنك التنمية الصناعية ما يلي لضمان كفاءة نظام الرقابة الداخلية:

- فاعلية دور مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك.
- تناسق واستقلالية الوظائف الرقابية (المراجعة الداخلية، والمخاطر، والإلتزام).
- كفاية نظم الرقابة على المخاطر.
- كفاءة نظم المعلومات وقنوات الإتصال بالبنك.
- كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة لضمان تحقيق الرقابة الثنائية والفصل في المهام.
- مراجعة سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية وتقييم مدى صلاحيتها بصفة دورية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في هذا الشأن.

إطار الرقابة الداخلية في بنك التنمية الصناعية

خط الدفاع الأول: يتمثل في القطاعات التنفيذية (على سبيل المثال لا الحصر: قطاع المؤسسات والشركات، والتجزئة المصرفية، وتمويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وقطاع الأستثمار ...، إلخ)، ويقع على عاتقها مسئولية الإلتزام بالسياسات المعتمدة بهدف الحد من المخاطر المتعلقة بأنشطتها مع تحديد والإقرار عن أي مخاطر بصفة مستمرة.

خط الدفاع الثاني: يتمثل في قطاع المخاطر والإلتزام ويعاونهم في هذا الشأن القطاعات الداعمة بالبنك (على سبيل المثال لا الحصر: القانونية، وتكنولوجيا المعلومات، والموارد البشرية، وأمن المعلومات والقطاع المالي ... إلخ). وتقوم مجموعة المخاطر بالبنك بتحديد وتقييم والرقابة على المخاطر على مستوى البنك ككل، كما يقوم على قطاع الإلتزام بالتأكد من التزام البنك بكافة المتطلبات القانونية والرقابية، و يتم مراعاة استقلالية تلك القطاعات عن القطاعات التنفيذية من خلال التبعية المباشرة للجان المجلس المعنية.

خط الدفاع الثالث: يتمثل في قطاع المراجعة الداخلية الذي يقوم بإجراء مراجعة شاملة مستقلة للتأكد من توافر السياسات والإجراءات المناسبة لكافة أعمال البنك وكذا الإلتزام بها ويشمل هذا التأكيد على فعالية خط الدفاع الأول والثاني ، و يكون هذا القطاع مستقلاً عن كافة قطاعات البنك.

خط الدفاع الرابع: يتمثل في مراقبي الحسابات الخارجيين والبنك المركزي بحيث تعتبر أعمالهما مراجعة إضافية مستقلة للبنك للتأكد من مدى إلتزامه بكافة المتطلبات القانونية والرقابية.

قطاعات الرقابة الداخلية

تتمثل الرقابة الداخلية في قطاعات المراجعة الداخلية، والمخاطر والإلتزام، يتم التأكد من استقلالية مهام مسئول تلك القطاعات عن بعضهم البعض، وكذا عن باقي قطاعات البنك، ويكون الإتصال مباشر بين القطاعات الرقابية ومجلس الإدارة ولجانه، كما يتعين على مسئول تلك القطاعات – من خلال لجان المجلس ذات الصلة - إخطار مجلس الإدارة بأي مخالفات تم تحديدها من قبلهم

7- دور قطاع الرقابة الداخلية و إدارة سياسات و نظم العمل

يقوم قطاع الرقابة الداخلية بجهود كبيرة في سبيل تطوير وزيادة فاعلية الرقابة الداخلية بالبنك والعمل على توفير نظام كفء للرقابة الداخلية فقد تم اعطاء اهمية قصوي لتطوير وزيادة كفاءة العنصر البشري ،و عقد عدة ندوات وورش عمل لكافة العاملين بقطاع الرقابة الداخلية وكذا لمسئولي كافة الفروع وقد تم من خلالها عرض ومناقشة اهم الملاحظات التي يتم اكتشافها من خلال التقارير الرقابية، وتحديد مواطن الضعف من خلال التقارير الرقابية والعمل علي تلافها وكذا شرح مناقشة اهم متطلبات اعداد تقرير الرقابة الداخلية وفق اطار COSO وهو ما كان له مردود ايجابي علي تحسن نظم الرقابة والضبط الداخلي علي الاعمال المؤداة وهذا ما اتضح جلياً من خلال تقرير الرقابة الداخلية وفق اطار COSO عن البنك عن العام المالي 2024 .

كما تم ايلاء عناية خاصة باستيفاء الملاحظات التي اسفرت عنها اعمال الرقابة الداخلية من خلال وحدة الرقابة المكتبية التي تم انشائها مؤخرا وقد كانت نسبة تصويب الملاحظات خلال الربع الرابع من عام 2025 قد تخطت نسبة 97% .

هذا بالاضافة الي دور مسئولي الرقابة الداخلية رئيس القطاع / المدير العام في اعداد تقرير الرقابة الداخلية وفق اطار COSO كأعضاء في اللجنة المشكلة لهذا الغرض .

وعلى هامش إنجازات إدارة سياسات و نظم العمل قد تم تحديث و إعتماد ما يقرب من 16 سياسة و 25 إجراء عمل.

8- دور قطاع الشئون القانونية في إطار الرقابة الداخلية:

يلعب قطاع الشئون القانونية دورا هاماً في تسيير أعمال البنك بما يتفق مع أنظمة وقوانين الدولة، حيث يرعى قطاع الشئون القانونية حقوق كل من العملاء والعاملين بالبنك والتزامات كل منهم ليكون الهدف النهائي هو إرساء قواعد العدالة وتطبيق النصوص القانونية، كما تعمل أيضا للحد من المخاطر القانونية التي قد تؤدي إلى إلحاق خسائر بالبنك أو تخفيض ربحيته، و يعكس الهيكل التنظيمي لبنك التنمية الصناعية استقلالية القطاع .

يعتبر رئيس قطاع الشئون القانونية هو المسئول عن عمل الإدارة بشكل عام وإدارة علاقاتها مع الجهات ذات الصلة، كما أنه المسئول عن تطوير إستراتيجية القطاع وتوافقها مع الإستراتيجية العامة للبنك

يُبدى القطاع القانوني الآراء القانونية في كل ما يحال إليه من الإدارات المختصة وبما يضمن اتفاق كافة سياسات وإجراءات وقرارات وأنشطة ومنتجات البنك مع القوانين والأعراف المصرفية وتعليمات البنك المركزي المصري والجهات الرقابية وتعليمات البنك الداخلية.

اتخاذ كافة إجراءات التقاضي وأية إجراءات أخري بما فيها رفع القضايا وتحريك الدعاوي بما يضمن المحافظة على أصول البنك وحقوقه لدي الغير وتمثيل البنك أمام المحاكم والجهات ذات الصلة أو تفويض من يلزم للقيام بذلك بعد موافقة السلطات المختصة.

الإعداد والمراجعة والصياغة القانونية لكافة المستندات ومنها على سبيل المثال نماذج فتح الحساب والعقود والإرتباطات التي يبرمها البنك مع الأطراف الأخرى - بما فيها العمليات الإئتمانية - والمتابعة القانونية لما قد يطرأ عليها من مشكلات تعترض تنفيذها.

اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة خاصة فيما يتعلق بإجراءات الرهون بأنواعها ومتابعتها والتنفيذ على الضمانات المقابلة.

التحقيق في الوقائع والمخالفات المنسوبة إلى موظفي البنك والمحالة من السلطة المختصة واتخاذ اللازم بشأنها

التنسيق مع مجموعة المخاطر وقطاع الشئون المالية وكذا قطاع الإلتزام بالبنك بشأن تقدير المخاطر القانونية التي قد يتعرض لها البنك وتقدير المخصصات اللازمة لمواجهة أية أعباء أو خسائر أو بشأن تفسير القوانين واللوائح.

أية اختصاصات أخرى ذات علاقة بطبيعة عمل الإدارة، وتكلف بها من السلطة المختصة مثل المشاركة في اللجان التي قد تحتاج لخبرة قانونية.

يتابع مسئولو الإدارة العليا، كل في حدود اختصاصه، أداء مديري الإدارات والأقسام فيما يتعلق بأنشطة البنك وعملياته مع التأكد من حسن أداء العاملين والتزامهم بالسياسات الداخلية وإجراءات العمل وكذا التعليمات الصادرة عن البنك المركزي.

9 - دعم إنشاء ممارسات جديدة للحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية ضمن إطار الأستدامة

يُلبي بنك التنمية الصناعية ويؤيد المبادئ الإشرافية الخاصة بالحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية الصادرة عن البنك المركزي المصري ، وفي هذا الصدد تم خلال عام 2025 القيام بالمبادرات الآتية:

- مشاركة مؤسسة German Development Cooperation (GIZ) بمبادرة الدعم الفني Green Resilience for EGYPT Transition المقدمه من German Federal Ministry of Economic Cooperation and Development وتهدف لدعم المؤسسات الماليه لتحولها تجاه ممارسات اكثر استدامه و تم الاتفاق علي تقديم برنامج دعم فني متكامل لمصرفنا كالتالي:
  - القيام ب Study Tour وتم بمقر Frankfurt Business School for Finance في نطاق مشروع Private Sector Innovation (PSI) ويهدف للتعرف علي التمويل المستدام المطبق بمعرفه المؤسسات الماليه الالمانيه و تحقيق الاهداف التاليه:
    - Best practice in sustainable finance
    - Learn from practical application and case study
    - Foster peer learning and knowledge exchange
    - Explore the role of financial institutions in the green transition.
- الحصول على دعم فني من Frankfurt Business School for Finance و Chemonics Egypt Consultant وذلك لمده 9 شهور وذلك لتطبيق نظام للمخاطر البيئيه والاجتماعيه Environmental and Social Risk Management System (ESMS) لدعم الجهود المصريه للتحول لاقتصاد منخفض الكربون. و من المتوقع تحقيق الاهداف التاليه:
  - تطبيق نظام ESMS لتحديد المخاطر البيئيه و الاجتماعيه وتخفيف ومعالجه الاثار السلبيه للانشطه الاقتصاديه.
  - تخفيض المخاطر المتعلقه بالجوانب الماليه والسمعه.
  - زياده توافق مصرفنا مع معايير ESG و توقعات المستثمرين والشركاء.

10 - الإلتزام بمبادرات المسؤولية المجتمعية

يتبنى بنك التنمية الصناعية نهجًا متكاملاً للمسؤولية المجتمعية، يركز على تحقيق الأثر الإيجابي في المجتمع ، وتنبع استراتيجية المسئولية المجتمعية للبنك وفق أهدافه واستراتيجيته ، وذلك من خلال المشاريع التي يساهم فيها حيث يهتم بالتمويل المستدام الذى يحقق أهداف التنمية المستدامة ويلتزم بالمعايير البيئية والاجتماعية، بالاضافة الى تمكين بعض الفئات خاصة المرأة والشباب ، وذوى الهمم ، كما يهتم بالحد من البطالة والتدريب والتاهيل إلى جانب الإهتمام بمجالات الصحة والتعليم، ودعم المشروعات التنموية التي تستهدف الوصول إلى الفئات المهمشة ودمجهم في الاقتصاد الرسمي وتعزيز فكر الشمول المالي . مع التركيز على الفئات الاكثر إحتياجاً خاصة بمحافظات وقرى مبادرة حياة كريمة.

ونسعى لتعزيز دورنا المجتمعي من خلال شراكات استراتيجية مع المؤسسات التنموية التي تستهدف الوصول إلى الفئات المهمشة لتحقيق حياة كريمة وقد تم خلال عام 2025 المشاركة في الآتي:

1-المشاركة في قافلة أبواب الخير 2025

قام بنك التنمية الصناعية بالتبرع بمبلغ 500,000 جم، وذلك من منطلق دور البنك الرائد في تدعيم جهود الدولة وذلك بالتعاون مع صندوق تحيا مصر، وذلك تزامناً مع شهر رمضان الكريم 2025 ، لتجهيز حوالي 1316 كرتونة مواد غذائية لتوزيعها على الاسر الاكثر احتياجا.

2- المشاركة في حملة ستر ودفا بالتعاون مع جمعية الاورمان فبراير 2025

قام بنك التنمية الصناعيةIDB بتوزيع البطاطين على الأسر الأولي بالرعاية في قرى محافظات (القاهره – الجيزه و الفيوم).بفضل مساهمة موظفيه المتطوعين وروحهم الطيبة، استطاعوا أن يرسموا البسمة وننشر الدفء بين من هم في أمس الحاجة.

3-إقامة معرض داخلي للحرف اليدوية بمناسبة شهر رمضان الكريم 2025

إيمانًا من بنك التنمية الصناعية بأهمية دعم وتشجيع المنتج المحلي، وتزامنًا مع شهر رمضان الكريم، تم تنظيم معرض داخلي بمقر البنك لعرض وبيع المنتجات اليدوية، شملت المشغولات الجلدية والملابس، إلى جانب المشغولات الفضية المصرية وغيرها من المنتجات المحلية.وقد حقق المعرض مردودا إيجابيًا واستحسانًا ملحوظا بين الزملاء داخل البنك، في إطار حرص البنك على دعم الحرف المحلية وتعزيز روح المشاركة المجتمعية بين العاملين.

4- التعاون مع جمعية الاورمان في توزيع وتعبئة كراتين رمضان

قام بنك التنمية الصناعية بالتعاون مع جمعية الاورمان بالتبرع وتعبئة وتوزيع كراتين رمضان على الاسر الأكثر احتياجاء وذلك ضمن خطته ودوره في تدعيم مجال المسئولية المجتمعية وخصوصاً محاربة الفقر والجوع ودعم الأسر الأكثر احتياجاً.

5-المشاركة في مبادرة العيد فرحة

شارك البنك في مبادرة "العيد فرحة" بالتعاون مع بنك الكساء المصري، والتي تهدف الى جمع الملابس، الأحذية، الحقائب، المفروشات والألعاب وغيرها لدعم الأسر الأكثر احتياجا في جميع أنحاء الجمهورية.

6-مبادرة " كتابي هديتي "

في إطار التزام البنك بالمسئولية المجتمعية، شارك بنك التنمية الصناعية في مبادرة " كتابي هديتي " ،والتي تهدف إلى دعم المجتمعات الأكثر احتياجا بالمعرفة والثقافة، وذلك من خلال "جمع كتب متنوعة، تعليمية، تنموية، ثقافية، وكتب للاطفال ومستلزمات دراسية، لتوزيعها بالمناطق الأكثر احتياجا. " وذلك بالتعاون مع بنك الكساء المصري.

7-المشاركة في بيع صكوك الاضاحي بالتعاون مع جمعية الاورمان من خلال جميع فروع البنك

قام بنك التنمية الصناعية بمشاركة جمعية الاورمان لبيع صكوك الاضاحي من خلال جميع فروع البنك وذلك من منطلق دوره في مجال المسئولية المجتمعية وايمانه بأهمية دعم الاسر الاكثر احتياجا للقضاء على الفقر والجوع.

8-تنظيم زيارة الى مستشفى 57357 لعلاج سرطان الاطفال

بمناسبة عيد الأضحى المبارك قام سفراء المسئولية المجتمعية ببنك التنمية الصناعية بزيارة إلى مستشفى 57357 لعلاج سرطان الأطفال بالمجان، وذلك في إطار حرصIDB علي تعزيز مجال المسئولية المجتمعية وبهدف مشاركة الأطفال أجواء احتفاليات العيد.

و خلال الزيارة قام وفد البنك بتوزيع الهدايا التذكارية على الأطفال، والذي كان له الأثر في رفع الروح المعنوية لهم ، وسط أجواء من الفرح والسرور شارك بها أيضاً اهالي الأطفال والفريق الطبي.

9- تنظيم معرض داخلي للحرف اليدوية

في إطار حرص بنك التنمية الصناعية على دعم الحرف اليدوية وتشجيع أصحاب المشروعات الصغيرة، وتأكيداً على دوره في تعزيز المسؤولية المجتمعية، نظم البنك معرض للحرف اليدوية بمقر المركز الرئيسي، وذلك خلال شهر سبتمبر 2025

10-تنظيم معرض داخلي لشركة الاسكندرية للحلويات والشكولاتة "كورونا"

إيمانًا من بنك التنمية الصناعية بدعم وتشجيع المنتج المحلي، تم تنظيم معرض داخلي بمقر البنك لعرض وبيع منتجات شركة الاسكندرية للحلويات والشكولاتة"كورونا"، والتي تُعد من أعرق الشركات المصرية في مجال صناعة والشكولاتة والحلويات.

وجاء تنظيم المعرض تزامنًا مع بداية العام الدراسي الجديد، الامر الذي أسهم في تحقيق مردود إيجابي واستحسان كبير من السادة الزملاء داخل البنك، في إطار حرص البنك على تقديم مبادرات داعمة للعاملين وتعزيز ثقافة دعم المنتجات الوطنية.

11- تنظيم زيارة الى مستشفى الناس

بمناسبة أعياد الطفولة شارك سفراء بنك التنمية الصناعية أطفال مستشفى الناس احتفالاتهم من خلال توزيع هدايا وأنشطة ممتعة مليئة بالفرح و الابتسامات.فكانت تجربة رائعة تعكس إيمان البنك بدورد المجتمعي والتزامه بمسئولياته تجاه المجتمع.

12- تنظيم زيارة إلى دار الايتام للأطفال تحت سن المدرسة ودار الملائكة لذوي الهمم

احتفالا من بنك التنمية الصناعية بأعياد الطفولة، وبمشاركة سفراء المسئولية المجتمعية، تم تنظيم زيارة إلى دار الأيتام للأطفال تحت سن المدرسة ودار الملائكة لذوي الهمم التابعة لجمعية الأورمان. وقد كانت تجربة مميزة، حيث تم توزيع الهدايا وبعض الألعاب التي تسهم في تنمية مهارات الأطفال، وخصوصا الأطفال من ذوي الهمم .

وقد حرص سفراء المسئولية المجتمعية على اللعب مع الأطفال ومشاركتهم لحظات مليئة بالبهجة، إلى جانب التعرف على المهارات والأنشطة التي يقدمها الأطفال من ذوي الهمم، وقد قام عدد منهم بعرض مجموعة من الأعمال اليدوية التي صنعوها بأنفسهم، وكان لذلك أثر إيجابي كبير على جميع الحاضرين.

كما أشاد سفراء المسئولية المجتمعية بمستوى الخدمات المقدمة للأطفال، وبما لمسوه من نظافة وتنظيم واهتمام بالغ داخل الدار.

13- تنظيم زيارة مجتمعية إلى مركز "أبيليتي" Center Ability – لذوي الهمم

في إطار فاعليات الشمول المالي بمناسبة اليوم العالمي لذوي الهمم ، نظمت إدارة العلاقات العامة والاتصال المؤسسي ببنك التنمية الصناعية زيارة مجتمعية إلى مركز "ابيليتي" – Ability Center لذوي الهمم، وذلك بمشاركة سفراء المسئولية المجتمعية.

تأتي هذه المبادرة في ضوء الدور الذي يقوم به البنك في تعزيز الشمول المالي ودمج جميع شرائح المجتمع داخل المنظومة المصرفية، وفي مقدمتهم الأشخاص ذووى الإعاقة.

14- المشاركة في حملة ستر ودفا ديسمبر 2025

شارك بنك التنمية الصناعية بالتعاون مع جمعية الاورمان في حملة ستر ودفا، ومن خلال الحملة تمت مشاركة سفراء المسئولية المجتمعية بالبنك في التوزيع من خلال العديد من المحافظات منها (الجيزة – الإسكندرية –الفيوم – الإسماعيلية – سوهاج –بني سويف- كفر الشيخ)

ثالثاً : المعلومات الجوهرية المالية و غير المالية خلال عام 2025

1. الغرامات و الجزاءات خلال عام 2025

لم يتعرض بنك التنمية الصناعية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 إلى جزاءات أو عقوبات على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط البنك أو مركزه المالي أو سمعته

2. النظام الأساسي للبنك

وافق البنك المركزي المصري بتاريخ 29 يوليو 2025 على تعديل المواد الآتية:

مادة رقم (1) - مادة رقم (5) - مادة رقم (6) - مادة رقم (18) -مادة رقم (21) - مادة رقم (23) - مادة رقم (24) - مادة رقم (26) - مادة رقم (27) - مادة رقم (28) - مادة رقم (30) - مادة رقم (35) - مادة رقم (36) - مادة رقم (46) - مادة رقم (49)

تأتي كافة التعديلات إلتزاماً من بنك التنمية الصناعية بقانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد رقم 194 لسنة 2020 ، و تعليمات البنك المركزي في هذا الصدد.

3. تطوير و تحديث شبكة فروع و ماكينات الصراف الآلي للبنك

- خلال عام 2025 ، قام بنك التنمية الصناعية بتحديث فروعه هي : فرع سموحة – فرع الاسكندرية و فرع بورسعيد . كما قام بافتتاح فرع أرينا مول بالتجمع الخامس .

الخاتمه

يهتم "بنك التنمية الصناعية" بإتباع معايير الحوكمة نظرا للأهمية الكبيرة التي تحظى بها حوكمة الشركات في القطاع المصرفي ، و تبنى مصرفنا منذ نهاية عام 2018 نهج لتطبيق تعليمات الحوكمة الصادرة من البنك المركزي لتتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. و يأتي بيان هذا النهج من إلتزام مجلس الإدارة بتوضيح خطوات واضحة واجب إتخاذها لبناء إطار عمل للحوكمة، لذلك يقوم "بنك التنمية الصناعية" بالتقييم الدوري لتعليمات الحوكمة وفقا لتعليمات البنك المركزي و قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد و مايطرأ من تقارير و تعليمات رقابية وذلك لتحسين ممارسات الحوكمة داخل مصرفنا بإستمرار.

و يعتبر "بنك التنمية الصناعية" تطبيق تعليمات الحوكمة فرصة للإنتشار داخل السوق المصرفي وذلك بسبب ما تدعمه تعليمات الحوكمة من ثقة و شفافيه لكافة أصحاب المصالح مع البنك.

إتخذ "بنك التنمية الصناعية" خلال فترة 2025 (كما تم توضيحه في هذا التقرير) العديد من الإجراءات لتعزيز ممارسات الحوكمة في البنك من خلال إعداد نماذج إستقلالية و تقييم أعضاء مجلس الإدارة وأيضاً مراجعة ميثاق الإلتزام و سياسة الحوكمة و ميثاق سلوك العاملين و كذلك تدعيم أطر الرقابة الداخلية و أيضا فتح قنوات الإتصال مع مراقبي الحسابات و بين مجلس الإدارة و الإدارة العليا .

و يواصل "بنك التنمية الصناعية" في تحسين ممارسات الحوكمة داخل البنك و نشر ثقافة الحوكمة بين العاملين تطبيقا للتعليمات و تماشيا مع أفضل الممارسات الدولية لتطبيقات الحوكمة.

تم إعداد هذا التقرير إقرارا و إلتزاما من "بنك التنمية الصناعية" بإتباع كافة تعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي و أيضاً كافة التعليمات و الخطابات الدورية اللاحقة لها بشأن تطبيق الحوكمة داخل البنوك.